

دراسة تقييمية للبرامج الجامعية لوقاية الطلاب والطالبات من تعاطي المخدرات "دراسة ميدانية على عينة من الجامعات بالمملكة العربية السعودية"

أ.د. عبد الله بن سعد عبيد الرشود

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

drasreshoud@yahoo.com

(قدم للنشر في ٢٠٢٤/٠٢/٠٤، وقبل للنشر في ٢٠٢٤/٠٢/١٤)

مستخلص البحث

تستهدف هذه الدراسة تقييم البرامج الجامعية الموجهة إلى وقاية طلاب وطالبات الجامعات السعودية من تعاطي المخدرات ومدى مناسبتها، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه تنفيذها، وصولاً إلى تصورات مقننة تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، أما عن أدوات جمع البيانات فقد اعتمد الباحث على أداة الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة الخبراء والمتخصصين بالجامعات السعودية بمدينة الرياض، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج شملت الإجابة عن تساؤلاتها الرئيسية والفرعية، كما قدمت الدراسة تصورها العلمي والمنبثق من معالجتها النظرية والميدانية من خلال تصورها المقترح لمجموعة من الآليات التنفيذية لزيادة فاعلية البرامج الجامعية المقدمة للوقاية من تعاطي المخدرات، والتي تمثلت في ضرورة تنمية الموارد المالية الخاصة بتمويل بناء البرامج الوقائية من المخدرات وتصميمها وتنفيذها، والتخطيط المسبق للبرامج الوقائية في مجال المخدرات بالجامعات السعودية، وتطوير البرامج الوقائية من المخدرات بما يتوافق مع توقعات المستفيدين من الطلاب والطالبات للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، والعمل على منع تضارب المصالح مع المستفيدين من وجود المخدرات في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المخدرات - تعاطي المخدرات - الوقاية من المخدرات - الدور الوقائي للجامعات - البرامج - التقييم.

Evaluation Study of University Programs for Preventing Male and Female Students from Drug Abuse "A field study on a sample of universities in the Kingdom of Saudi Arabia"

Prof. Abdullah Saad Abeed Al-Reshoo
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University
drasreshoud@yahoo.com

Abstract

This study aims to evaluate university programs directed at protecting male and female students in Saudi universities from drug abuse and the extent of their suitability, as well as the difficulties facing their implementation, arriving at codified concepts aimed at determining the scientific components for building these programs and defining new forms for them. The study used a social sample-survey approach. As for data collection tools, the researcher relied on the questionnaire tool with a sample of experts and specialists responsible for designing and implementing these programs at Saudi universities in the city of Riyadh. The study reached a set of results that included answers to its main and subsidiary questions. The study also presented its scientific vision emerging from its theoretical and field treatment through its proposed vision for a set of executive mechanisms to increase the effectiveness of university programs provided to prevent drug abuse. They consist of the necessity of developing financial resources to finance construction, design and implementation of drug prevention programs, advanced planning of drug prevention programs in Saudi universities, developing drug prevention programs in accordance with the expectations of male and female students benefiting from drug prevention programs, and working to prevent conflicts of interests with those who benefit from the existence of drugs in the society.

Keywords: drugs - drug abuse - drug prevention - preventive role of universities – programs - evaluation.

تمهيد

ودرجة انتشارها وظروفها وملاساتها على المستوى العالمي، ولحجم الاهتمام الذي تناله من جميع الدوائر الدولية والإقليمية والوطنية، يتأكد له أن مشكلة المخدرات (إنتاجاً، وترويجاً، واستهلاكاً) بلغت ذروتها خلال العقود القليلة الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي يمكن أن نرجعه إلى عدد من العوامل المركبة والمعقدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهو ما يمكن أن نلمسه في عدد من الشواهد والمظاهر؛ لعل أهمها وأكثرها دلالة على خطورة الموقف الحالي للظاهرة ما يأتي:

من بين المشكلات المعاصرة التي نالت ولا تزال تنال اهتماماً واسعاً في جميع المحافل الدولية والإقليمية والوطنية مشكلة انتشار المخدرات والتزايد المستمر في أعداد المتعاطين والمدمنين في جميع المجتمعات؛ المتقدمة أم النامية، الكبيرة أم الصغيرة، الغنية أم الفقيرة، فهي آفة الآفات ومشكلة المشكلات في هذا العصر على وجه الخصوص، على الرغم من أن مشكلة تعاطي المخدرات بأنواعها المتعددة - إلى درجة (الاعتياد) أو (الاعتماد) أو (الإدمان) - هي في واقع الأمر ظاهرة شائعة ومعروفة منذ القدم، ولكن الراصد لتطورات هذه الظاهرة وحجمها

مشكلة الدراسة

يتضح أن مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات الخطيرة التي تهدد الأفراد والمجتمع لكونها تمس القيم الاجتماعية والمصالح الأساسية في المجتمع، لذلك لجأت جميع القوانين الخاصة بالمخدرات إلى تجريم هذا الفعل لأنه يشكل اعتداء على مصلحة محمية بموجب القانون. وارتكاب هذا الفعل قد يعود لأسباب تختلف من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه وطبيعته، لكنها لا تتعدى أن تكون أسباباً نفسية أو اجتماعية، إضافة إلى ذلك قد يعد ارتكابها لأسباب اقتصادية، كما قد يسهم التطور التكنولوجي في أن يكون أحد أسباب ارتكاب هذه الجريمة، لأن التطور التكنولوجي انعكس على حياة الأفراد، وكان عاملاً من عوامل ارتكاب بعض الجرائم. ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة المخدرات، فإن لها آثاراً خطيرة تعكس سلباً على الأفراد المتعاطين وعلى المجتمع، وتتمثل هذه الآثار في الأضرار الشخصية والاجتماعية والاقتصادية (رشاد، ١٤١٣هـ). ومن خلال تتبع الدراسات والبحوث السابقة في إطار قضايا تعاطي المخدرات، يلاحظ أن هناك كمّاً هائلاً من الدراسات والبحوث التي تناولت القضية في إطار تفسيرها علمياً، فلقد أولى الباحثون في الدراسات الاجتماعية وغيرها من التخصصات تناولاً مفصلاً لظاهرة تعاطي المخدرات وجوانبها المختلفة، وعلى صعيد خاص كان هناك اهتمام من المؤسسات المختلفة أيضاً ليس بالبحث والتقصي فحسب، وإنما أيضاً بتوفير برامج يمكنها التصدي لهذه الظاهرة التي تدخل في جميع التخصصات، ولعل من ضمن هذه المؤسسات الجامعات، فالتعليم يلعب دوراً مهماً في تطوير المجتمع وتنميته، وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في جميع المجالات والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات، إذ تُنشط بها

- ابتكار ألوان جديدة من المخدرات لم تكن معروفة من قبل، لتضاف إلى قائمة المخدرات التي كانت موجودة، فبعد أن كان الأمر قاصراً على تلك الأنواع التقليدية من المخدرات (كالشيش والأفيون) أصبحت في الوقت الحاضر تشمل العقاقير والمركبات الطبية والكيميائية (كالمهدئات، والمنشطات، والمنومات)، وكذلك مجموعة العقاقير والمواد المهلوسة، بل امتد الأمر إلى استنشاق المواد التي تدخل في تكوين البنزين، والأصماغ، والأصبغ، وغيرها، خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار سهولة الحصول على بعض هذه المركبات والمواد من ناحية، ورخص أثمان بعضها نسبياً إذا ما قورنت بغيرها من المخدرات من ناحية ثانية، وعدم وجود نصوص قانونية تحظر استخدامها أو تعاقب على إحرازها وتداولها في بعض الدول من جهة ثالثة.

- ابتكار أساليب وطرق حديثة للتهرب والترويج لم تكن قائمة من قبل، إذ تتوارد الأنباء بصفة مستمرة عن اكتشاف عدد من تلك الأساليب والطرق التي تفتق عنها أذهان عصابات التهريب والترويج، بعد أن تتأكد من فقدان الأساليب التقليدية قيمتها بسبب الجهود الأمنية المكثفة.

- انتشار آفة تعاطي المخدرات والاعتیاد عليها (إدمانها) بين الفئات العمرية التي كانت بمنأى عن هذه الآفة المدمرة، فبعد أن كانت أعمار المتعاطين تدور حول منتصف العمر، أصبحت مؤخراً تدور حول سن الشباب، بل وسن الطفولة أيضاً، وبعد أن كان التعاطي محصوراً بين الذكور، أصبح الآن يكاد أن يكون منتشرًا حتى بين الإناث.

تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها".

أهداف الدراسة

تحدد الأهداف الفعلية لهذه الدراسة في الآتي:

(١) الهدف الرئيس الأول ومؤداه: وصف وتحديد مدى مناسبة البرامج الجامعية الموجهة إلى الطلاب والطالبات لوقايتهم من تعاطي المخدرات. ويتضمن ذلك:

■ تقويم البعد الخاص بطبيعة البرامج وسبل تقديمها، ويشتمل ذلك على:

(أ) وصف وتحديد توقعات المستفيدين (الطلاب والطالبات) عن البرامج.

(ب) وصف وتحديد سهولة الإجراءات الخاصة بالحصول على البرامج.

(ج) وصف وتحديد مراعاة القيم الإنسانية في تقديم البرامج.

(د) وصف وتحديد تمتع هذه البرامج بقبول المستفيدين (الطلاب والطالبات) لهذه البرامج.

(هـ) وصف وتحديد مشاركة المستفيدين (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها.

■ تقويم البعد الخاص بطبيعة المستفيدين (الطلاب والطالبات) والأساليب المتبعة في الاتصال بهم، ويشتمل ذلك على:

(أ) وصف وتحديد سبل المبادأة في الاتصال بالمستفيدين.

(ب) وصف وتحديد أساليب التغطية القصوى للمستفيدين.

(ج) وصف وتحديد نوعية المستفيدين وأهميتهم.

(د) وصف وتحديد أساليب تكثيف الخدمة.

مجموعة من الأهداف تتدرج ضمن ثلاث وظائف رئيسية هي: التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، إضافة إلى خدمة المجتمع. وتتحدد هذه الوظائف في إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والإسهام في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة للعمل على صياغة وعي الطلاب وتشكيله، وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته. وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع، فأصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تفضيضية أو تكاملية، أم في صورة برامج تدريبية أو برامج لإعادة التدريب، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا تتوفر لدى الأفراد متطلباتها (إبراهيم، ٢٠٠٢م، ص ٧٥-٧٧).

ومن هنا فإن معرفة ما تحققه هذه البرامج من نتائج لأهدافها له ضرورياته العلمية، لأن هذه النتائج إن قامت على أساس علمي فستحقق التغذية العكسية المطلوبة للتطوير والتعديل والدعم. ولكي تتأكد الجامعات من فاعلية برامجها وتحديد البرامج الموجهة إلى الوقاية من تعاطي الطلاب والطالبات للمخدرات، فينبغي على القائمين عليها استخدام الأسلوب العلمي في تحقيق ذلك. ومن هنا يأتي الاهتمام بالتقويم كمنهج وأسلوب علمي للتعامل مع مثل هذه القضايا، فالتقويم يعتمد على الأسلوب العلمي للتعرف على مدى تحقيق أو عدم تحقيق المنظمات والبرامج والمشروعات لأهدافها؛ أي ما يرتبط بتأثيراتها وانعكاساتها على من يستفيد منها.

ومن هذا المنطلق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في "تقويم البرامج الجامعية الموجهة إلى وقاية طلاب وطالبات الجامعات السعودية من تعاطي المخدرات ومدى ملاءمتها، وذلك بغرض التوصل إلى تصورات مقننة

تساؤلات الدراسة

تتحقق هذه الدراسة من التساؤلات الآتية:

- (١) التساؤل الرئيس الأول ومؤداه: ما مناسبة البرامج الجامعية الموجهة إلى الطلاب والطالبات في وقايتهم من تعاطي المخدرات؟ ويتضمن ذلك:
- تقييم البعد الخاص بطبيعة البرامج وسبل تقديمها، ويشتمل ذلك على:

(أ) ما توقعات المستفيدين (الطلاب والطالبات) عن البرامج؟

(ب) ما سهولة الإجراءات الخاصة بالحصول على البرامج؟

(ج) ما سبل مراعاة القيم الإنسانية في تقديم البرامج؟

(د) ما سبل تمتع هذه البرامج بقبول المستفيدين (الطلاب والطالبات) لهذه البرامج؟

(هـ) ما سبل مشاركة المستفيدين (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها؟

■ تقييم البعد الخاص بطبيعة المستفيدين (الطلاب والطالبات) والأساليب المتبعة في الاتصال بهم، ويتضمن على:

(أ) ما سبل المبادأة في الاتصال بالمستفيدين؟

(ب) ما أساليب التغطية القصوى للمستفيدين؟

(ج) ما نوعية المستفيدين وأهميتهم؟

(د) ما أساليب تكثيف الخدمة؟

■ تقييم البعد الخاص بالأنشطة والبرامج والطبيعة النوعية لها، ويشتمل ذلك على:

(أ) ما مدى توافر البرامج والأنشطة؟

(ب) ما المهام الخاصة بمقدمي البرامج؟، ويشتمل ذلك على المؤشر الاجتماعي من البرامج المقدمة، والمؤشر النفسي من البرامج المقدمة، والمؤشر المرتبط بالخدمات الفنية).

■ تقييم البعد الخاص بالأنشطة والبرامج والطبيعة النوعية لها، ويشتمل ذلك على:

(أ) وصف وتحديد توافر البرامج والأنشطة.

(ب) وصف وتحديد المهام الخاصة بمقدمي البرامج، ويشتمل ذلك على: (المؤشر الاجتماعي من البرامج المقدمة، المؤشر النفسي من البرامج المقدمة، المؤشر المرتبط بالخدمات الفنية).

■ تقييم البعد الخاص باستمرارية تردد المستفيدين (الطلاب والطالبات) على البرامج للحصول على الخدمات والأنشطة. ويتضمن ذلك وصف وتحديد مقدرة البرامج على الاستمرار في جذب المستفيدين من (الطلاب والطالبات).

(٢) الهدف الرئيس الثاني ومؤداه: ما طبيعة الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟

(٣) الهدف الرئيس الثالث، ومؤداه: ما مكونات الإطار التصوري التنفيذي لتنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟ ويشمل ذلك تحديد:

(أ) وصف وتحديد الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح.

(ب) وصف وتحديد الهدف العام من الإطار المقترح.

(ج) وصف وتحديد الفلسفة التي يستند عليها الإطار التصوري المقترح.

(د) وصف وتحديد الموجهات النظرية التي يستند عليها الإطار التصوري المقترح.

(هـ) وصف وتحديد المحتوى التنفيذي الذي يتضمنه الإطار التصوري المقترح.

المخدرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إعدادهم (قماز، ٢٠٠٩م).

ومن معطيات ما تقدم، يمكننا أن نقدم مجموعة من الحقائق والاعتبارات التي تمثل في حقيقة الأمر أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وتحدد في الوقت ذاته الأهداف التي يُسعى إلى تحقيقها على النحو الآتي:

(١) تعد مشكلة تعاطي المخدرات من أخطر المشكلات التي تهدد سلامة المجتمعات في عالمنا المعاصر، وتعيق ازدهارها الاقتصادي ونموها الإنتاجي، وتحقيق التنمية والتقدم بصورة عامة، وهذا يتفق مع معطيات رؤية المملكة العربية السعودية، والتي تعتمد في تحقيقها على سواعد الموارد البشرية كلها وقدرات القادرين على المنافسة في تحقيق محتواها، وهو ما يخرج بالتأكيد من يوصف بمتعاطي المخدرات من سوق المشاركين في تحقيق ذلك.

(٢) تهتم الجامعات بالطلاب والطالبات كأنساق أساسية لمدخلاتها وكمخرجات مهمة لما تبذله من عمليات مختلفة في ضوء وظائفها، وهم يمثلون نسبة كبيرة من التعداد السكاني، وترتكز خصائصها على مرحلة الشباب المهمة التي تمثل أحد العناصر الرئيسة للموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع.

(٣) تنعكس أهمية البحث في إجراء تقييم شامل للبرامج والخدمات التي تقدمها الجامعات السعودية لخدمة الطلاب والطالبات من الوقوع في التعاطي بما يسهم في الوصول إلى تشخيص حقيقي لواقعها وفعاليتها.

(٤) تنبع فائدة هذه الدراسة فيما تزوده من معلومات للتغذية العكسية التي تفيد من تطوير البرامج حال تحديد السلبيات، وكذلك دعمها الإيجابي في تحقيق وقاية للطلاب والطالبات.

(٥) تسهم هذه الدراسة في التوصل إلى تصورات مقننة تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها.

■ تقييم البعد الخاص باستمرارية تردد المستفيدين (الطلاب والطالبات) على البرامج للحصول على الخدمات والأنشطة. ويتضمن ذلك: ما مقدرة البرامج على الاستمرار في جذب المستفيدين (الطلاب والطالبات)؟

(٢) التساؤل الرئيس الثاني ومؤداه: ما طبيعة الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟

(٣) التساؤل الرئيس الثالث، ومؤداه: ما مكونات الإطار التصوري التنفيذي لتفعيل برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟ ويشتمل ذلك تحديد:

(أ) ما الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح؟

(ب) ما الهدف العام من الإطار المقترح؟

(ج) ما الفلسفة التي يستند عليها الإطار التصوري المقترح؟

(د) ما المحتوى التنفيذي الذي يتضمنه الإطار التصوري المقترح؟

أهمية الدراسة

إن ما تقوم به الجامعات من وظائف وأدوار يوجه أساساً إلى الطلاب والطالبات الذين يمثلون أنساق أهدافها الرئيسة، وبما أن وظيفتها تقوم على إعداد القوى البشرية، وقوامها في الأصل الطلاب والطالبات، فإن هناك أهمية بمكان وضرورة تحقيق الدعم لهؤلاء المستفيدين خصوصاً في التعامل مع المشكلات التي تواجه إعدادهم كقوى بشرية قادرة على التعامل مع متطلبات التنمية، ولعل من ضمن هذه التحديات والمشكلات قضية تعاطي

يشمل عملية تصحيح وإعادة تعديل للموقف، فهو بذلك يعدّ عملية علاجية وتشخيصية في آن واحد. أما مصطلح التقييم فيتضمن عملية التشخيص فقط، وسيتم التركيز هنا على مصطلح التقويم، إذ إنه أشمل وأعم، فهو يتضمن عمليات تشخيصية وعلاجية في آن واحد، ويعتمد التقويم على الأسلوب العلمي للتعرف على مدى تحقيق أو عدم تحقيق البرنامج والمشروع لأهدافه؛ أي ما يرتبط بتأثيرات البرنامج وانعكاساته على من يجب أن يستفيد منه (خاطر، ١٩٩٠م؛ الخطيب وآخرون، ١٩٨٥م؛ دوران، ١٩٨٥م؛ جرادات وآخرون، ٢٠٠٢م؛ فهمي، ١٩٩٩؛ ويعقوب، ٢٠٠٩م).

ويقصد بالتقويم في هذه الدراسة "عملية قياس موضوعي للقيمة الفعلية لأي عمل أو نشاط مُقاس بما يستخدم في أدائه من إمكانيات فكرية ومادية وبشرية، وبما يحدثه من تغيرات مادية واجتماعية، وبما يحققه من نتائج أو أهداف يُراد الوصول إليها، ومن معوقات وصعوبات، وبالتالي فهو الأسلوب العلمي الذي ستمكن من خلاله من تحديد مقدار النجاح لمحكات سبق تقديرها وإنجازها خصوصا في برامج الجامعات السعودية الموجهة إلى المستفيدين (طلاب وطالبات) لوقايتهم من تعاطي المخدرات، وقد تحدد الأداء هنا بعدة محكات رئيسة للتقويم تشمل الآتي:

- تلبية البرامج المقدمة من الجامعات للمستفيدين (طلاب وطالبات) لوقايتهم من تعاطي المخدرات.
- الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات.

٢) مفهوم البرامج: البرنامج هو مجموعة من الأنشطة

التي يعتمد بعضها على بعض وتوجه إلى تحقيق غرض، والبرنامج هو الاستجابة الإجرائية والعلمية للمشكلة أو للخطة المنهجية المنظمة لتحقيق مجموعة من الأغراض

٦) تنبع أهمية هذه الدراسة أيضاً من أنها قد تكون أداة للباحثين، ومتخذي القرار في مجال عمل البرامج الوقائية لمتعاطي المخدرات والذين يرغبون في تزويد معارفهم حول هذا الموضوع، إذ يتوقع أن ترسم هذه الدراسة صورة واقعية لهذه البرامج، بما يتيح لمتخذي القرار الفرصة لتطويرها.

مصطلحات الدراسة

١) مفهوم التقويم: هناك غموض بين معنى مصطلحي التقييم والتقويم حتى بين المثقفين والاختصاصيين ويستعرض الباحث هذين المصطلحين على النحو الآتي:

التقييم: التقييم في الخدمة الاجتماعية هو: قياس أو تقدير إلى أي مدى يحقق التدخل أو المشروع أو البرنامج أغراضه وأهدافه؛ أي أن التقييم يركز على نتائج البرنامج (السكري، ٢٠٠٠م، ص ١٨٦).

التقييم: هو المرحلة الأولى من التقويم وهدفه معرفة المستوى الحالي للبرنامج أو المشروع.

أما التقويم في اللغة، فهو تحديد قيمة الشيء وتصحيح مقامه بهدف تحقيق اعتداله، ولهذا يرى أهل اللغة استخدام "تقويم" وليس "تقييم" على النحو الشائع، والتقويم اصطلاحاً: يعني تحديد جدوى المشروعات الاجتماعية وتأثيراتها (أحمد والكبير، ٢٠٠٢م، ص ١١)، كما يمكن أن يعرف التقويم في لغة الاجتماعيين بأنه "قياس قيمة وكفاية وفاعلية العمل الاجتماعي... بهدف الكشف عن جوانب القوة والضعف في المشروعات والبرامج الاجتماعية (المغلوث، ١٤١٧م، ص ٣)، ويعرف أيضاً بأنه "معرفة مدى صلاحية البرامج المقدمة، وكشف نواحي الضعف والقوة فيها بقصد تطويرها وتحسينها" (خضر، ١٩٩٦م، ص ٤٤٢). ومن هذا فتقدير قيمة الشيء أو وزنه موضع التقويم، وهو

يغطي العقل ولا تغيب معه الحواس، ويتخيل صاحبه كأنه نشوان مسرور قوي النفس شجاع، والمرقد هو المشوش للعقل؛ كالحشيش، والأفيون، وسائر المخدرات والمفترات التي تثير الخلط الكامن في البدن، لذلك تختلف أوصاف مستعمليها، فتحدث حدة لمن كان مزاجه صفراوياً، وتحدث سباتاً وصمتاً لمن كان مزاجه دموياً، فتجد من تناولها من يشتد بكأوه ومنهم من يشتد صمته، ومنهم من يعظم سروره وانبساطه.

(د) المخدرات: كل مادة خام أو مصنعة تحتوي على مواد منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، والفرق بين التعود والإدمان هو أن التعود حالة تنشأ من تكرار التعاطي ترافقها رغبة غير قهرية، مع ميل قليل إلى زيادة الجرعة ولا توجد أعراض قوية عند ترك المخدر، أما الإدمان فهو حالة دورية مزمنة تلحق الضرر بالفرد والمجتمع وتصاحبها رغبة قهرية في التعاطي وميل إلى زيادة الجرعة باستمرار وعلاجه يتطلب وقت وجهد جسمي (سابق، ١٩٩٧م؛ الشمري، ٢٠٠٣م؛ الغامدي، ١٤١٠هـ؛ والقحطاني، ٢٠٠٢م).

(هـ) المخدرات مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة قد تنتهي إلى غيبوبة تعقبها الوفاة. والمادة المخدرة هي "كل مادة خام أو مستحضر يحتوي على عناصر مسكنة أو منبهة من شأنها إذا استخدمت على عناصر مسكنة أو في غير المخصص لها من دون مشورة طبية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، وهو ما يضر بالفرد والمجتمع (شاهين، ٢٠٠٥م، ص ٤٦).

(و) يعرف تعاطي المخدرات بأنه "رغبة غير طبيعية يظهرها بعض الأشخاص نحو مخدرات أو مواد سامة تسبب حالة من الإدمان تضر بالفرد والمجتمع جسمياً، ونفسياً، واجتماعياً (سويف، ١٩٩٩م، ص ٢٣).

(السكري، ٢٠٠٠م، ص ٤٠٧)، والبرنامج هو الذي يوضح سير العمل الواجب القيام به من أجل تحقيق الأهداف المقصودة، وهو "كل شيء تقوم به الجماعة ما دام يعمل على تحقيق حاجاتها ورغباتها وإشباع ميول أعضائها" (الألفي، ١٩٨٦م، ص ١٧)، وتختلف البرامج وتنوع لإشباع حاجات الأعضاء ومنها:

(أ) البرامج الرياضية.

(ب) البرامج الصحية.

(ج) البرامج الفنية.

(د) البرامج الثقافية.

(هـ) البرامج الاجتماعية.

ويقصد بالبرنامج إجرائياً في هذه الدراسة: كل ما تقدمه الجامعات السعودية للمستفيدين (طلاب وطالبات) لوقايتهم من تعاطي المخدرات.

٣ مفهوم المخدرات: بالتقصي والبحث يلاحظ

عدم وجود تعريف عام جامع يوضح مفهوم المواد المخدرة بوضوح وجلاء، بل هناك مجموعة من التعريفات الاصطلاحية للمخدرات، والتي تتنوع بين الشريعة والعلوم الاجتماعية والقانون والطب، وغيرها من التخصصات، ويمكن تناول بعضها على النحو الآتي:

(أ) كل مادة يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كلي أو جزئي مع فقدان الوعي أو من دونه، أو تعطي شعوراً كاذباً بالنشوة والسعادة مع الهروب من عالم الخيال.

(ب) كل مادة تعمل على تعطيل أو تغير الإحساس في الجهاز العصبي لدى الإنسان أو الحيوان، وذلك من الناحية الطبية، أما من الناحية الشرعية فهي كل مادة تقود الإنسان إلى الإدمان وتؤثر على الجهاز العصبي.

(ج) عرف العلماء قديماً أنواعاً محدودة من المخدرات؛ منها ما هو مسكر ومنها ما هو مرقد، ومنها ما هو مفسد أو مشوش للعقل، فالمسكر هو: الذي

المشكلات والاضطرابات، وتهدف الوقاية إلى الكشف المبكر عن المشكلات والاضطرابات قبل تطورها، وتفادي حدوثها، بالإضافة إلى التدخل المبكر لعلاج المشكلات قبل استفحالها.

ويقصد بالوقاية في هذا البحث تلك الإجراءات التي تستخدمها الجامعات للحد من الانحراف وتعاطي المخدرات، وهي عبارة عن تدابير تستخدم لمنع السلوكيات الخاطئة أو المنحرفة في المجتمع.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

دور الجامعات السعودية في مجال الوقاية من

المخدرات:

تعد مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات الخطرة التي تهدد الأفراد والمجتمع لكونها تمس القيم الاجتماعية والمصالح الأساسية في المجتمع، لذلك لجأت جميع القوانين الخاصة بالمخدرات إلى تجريم تعاطيها، إذ يشكل اعتداء على مصلحة محمية بموجب القانون. ويعود ارتكاب هذا الفعل لأسباب تختلف من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه وطبيعته، لكنها لا تتعدى أن تكون أسباب نفسية أو اجتماعية. بالإضافة لذلك قد يمارسها لأسباب اقتصادية، كما قد يسهم التطور التكنولوجي في أن يكون أحد أسباب ارتكاب هذه الجريمة، لأن التطور التكنولوجي انعكس على حياة الأفراد وكان عاملاً من عوامل ارتكاب بعض الجرائم. ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة المخدرات، فإن لها آثاراً خطيرة تنعكس سلباً على الأفراد المتعاطين والمجتمع، وتتمثل هذه الآثار في الأضرار الشخصية والاجتماعية والاقتصادية (إسماعيل ومحمد، ٢٠١٦م، ص ١).

ومن ناحية أخرى حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية لمكافحة

ومن هنا يتضح أن الاختلاف يعود إلى اختلاف الأفكار وتباين الآراء حول أنواع المخدرات وآثارها النفسية والجسدية والعقلية على الإنسان، وتركيباتها الكيميائية، فضلاً على إنتاج بعض أنواع المخدرات من النباتات الطبيعية التي يجري اكتشافها مع مرور الزمن.

ويقصد بالمخدرات في هذه الدراسة أي مادة مصنعة أو طبيعية يعتاد عليها الشخص بشكل يمثل اعتماداً جسدياً أو نفسياً عليها يسبب أي ابتعاد عنها وعدم تعاطيها ألماً نفسياً أو سلوكياً أو جسدياً كبيراً للشخص (طلاب وطالبات الجامعات) المتناول لتلك المادة.

٤) مفهوم الوقاية من التعاطي: يمكن اعتبار

مصطلح التعاطي أنه يشير إلى التأقلم على استخدام نمط من المواد المخدرة، والتي يقوم المستخدم باستهلاكها بكميات قد تؤدي إلى إدمانها والتعود عليها وتتطلب برامج متخصصة للعلاج منها، ويقصد بالتعاطي في هذه الدراسة تناول طلاب وطالبات الجامعات السعودية لأي شكل من أشكال المواد المخدرة بصورة متكررة أو عارضة، للبحث عن تحقيق سعادة جسدية أو نفسية أو تفاعلية مؤقتة، وبالصورة التي لم يصلوا فيها إلى مرحلة الإدمان على المواد التي يستخدمونها.

وتعدّ الوقاية مصطلحاً مرتبطاً بعملية التعاطي، فالوقاية يعرفها البعض عامة بأنها: محاولة التغلب على الشرور والظروف التي تؤدي بالأفراد إلى اتباع سلوكيات إجرامية، أو القيام بأعمال تعدّ قانوناً وعرفاً جرائم أو سلوكيات منحرفة أو شاذة" (غباري، ١٤٠٦هـ، ص: ٤٢)، كما يعبر مفهوم الوقاية عن الإجراءات والخدمات الطبية والاجتماعية والتربوية والنفسية والتأهيلية التي تعمل على الحيلولة دون حدوث اعتلال أو ضعف عام عند الإنسان نتيجة فعل معين ومنع تطور العجز، والتغلب عليه. ويهتم النهج الوقائي بالأسوياء والأصحاء قبل اهتمامه بالوقوع في عدم التوازن لوقايتهم من حدوث

المجتمع ولا تتوافر لدى الأفراد متطلباتها (إبراهيم ٢٠٠٢م، ص ٧٥-٧٧). ومن هنا فإن معرفة ما تحققه هذه البرامج من نتائج لأهدافها له ضروراته العلمية، لأن هذه النتائج إن قامت على أساس علمي فستحقق التغذية العكسية المطلوبة للتطوير والتعديل والدعم.

ولكي تتأكد الجامعات من فاعلية برامجها وبالتحديد البرامج الموجهة إلى الوقاية من تعاطي الطلاب والطالبات للمخدرات، ينبغي على القائمين عليها استخدام الأسلوب العلمي في تحقيق ذلك. ومن هنا يأتي الاهتمام بالتقويم كمنهج وأسلوب علمي للتعامل مع مثل هذه القضايا، إذ يعتمد التقويم على الأسلوب العلمي للتعرف على مدى تحقيق أو عدم تحقيق المنظمات والبرامج والمشروعات لأهدافها وما يرتبط بتأثيراتها وانعكاساتها على من يستفيد منها.

ويمكننا تناول الجهود المهمة التي تقوم بها الجامعات السعودية في مجال الوقاية من المخدرات، وهي على النحو الآتي (الحربي، ٢٠١٨م):

(١) الواقع:

(أ) تم تشكيل لجنة باسم "اللجنة الدائمة لمكافحة المخدرات بوزارة التعليم العالي" بقرار معالي وزير التعليم العالي رقم ١١٩٠٣ بتاريخ ١٢/٨/١٤٣٠هـ، والتي كان من أبرز أهدافها تحديد الأدوار المطلوب أداؤها من قبل وزارة التعليم العالي في الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات، ووضع الخطط التفصيلية لها، والتنسيق مع الجامعات والكليات الحكومية والأهلية والمراكز الأكاديمية ذات العلاقة لتنفيذ البرامج والأنشطة التي تحقق أهداف الإستراتيجية لرسم خطة الوزارة في أداء الأدوار المنوطة بها في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

(ب) الشراكة الفاعلة مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، إضافة إلى شريك فاعل في المشروع الوطني للوقاية من المخدرات (نبراس).

المخدرات وانتشارها والحد من تعاطيها على جميع المستويات المحلية والعربية والدولية، حيث وفرت جميع الإمكانيات والتجهيزات البشرية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ودعم وتعزيز دورها في المجتمع من خلال إنشاء فروع للإدارة في جميع أنحاء الدولة والإسهام في تفعيل ودعم قوافل التوعية السعودية لمكافحة المخدرات في جميع أرجاء المملكة، وقامت بتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، كما أنشأت عددا من المستشفيات المتخصصة في علاج المدمنين للمخدرات والتي تُعرف بمستشفيات الأمل في عدد من مناطق البلاد، كما دعمت وجود عدد من الجمعيات الخيرية المتخصصة في الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج من الإدمان (الدوسري، ١٤١٤هـ، ص ٥٣). ولعل من ضمن هذه المؤسسات الجامعات، إذ التعليم يلعب دورا مهما في تطوير المجتمع وتنميته، وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في جميع المجالات والتخصصات المختلفة. وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات إذ تُنشط بها مجموعة من الأهداف تتدرج ضمن ثلاث وظائف رئيسية هي: التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، إضافة إلى خدمة المجتمع، إذ تتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي: إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية، والإسهام في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة. وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وعي الطلاب وتشكيله، وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته. وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع، فقد أصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تفويضية أو تكاملية، أم في صورة برامج تدريبية أو برامج لإعادة التدريب، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة في

الوقاية من المخدرات، وأن هناك عددا من المعوقات التي تواجه تلك الجهود، نعرض بعضها على النحو الآتي (الثبيتي، ٢٠١٤م، ص ٥٥):

(أ) أن عددا من الأنشطة التي تقوم بها الجامعات تتسم بأنها وقتية (تقام مره واحدة في العام الدراسي الواحد فقط) أو أنها مرتبطة باليوم العالمي لمكافحة المخدرات.

(ب) أن عددا من الكراسي العلمية البحثية قد توقفت بسبب انتهاء فترة الكرسي، أو بسبب عدم توافر مصادر تمويلية لتنفيذ المناشط العلمية التي تنفذ من قبل تلك الكراسي.

(ج) أن عددا من الجامعات لا توجد لديها خطط عمل سنوية لبرامج الوقاية من المخدرات.

(د) أشارت بعض الدراسات إلى أن الجامعات لا يوجد لديها برامج علاجية أو إرشادية في مجال الوقاية من المخدرات. (العواض، ٢٠١٤م).

كما أشارت دراسة أخرى إلى أن الجهود التي تقوم بها الجامعات في مجال الوقاية من المخدرات منخفضة (الثبيتي، ٢٠١٤م، ص ٧١)

(١) قلة الموارد المالية المخصصة للبرامج الوقائية لدى بعض الجامعات.

(٢) محدودية مساهمة القطاع الخاص في دعم البرامج الوقائية التي تقوم بها الجامعات.

(٣) أما عن المعوقات التي تواجه الجامعات السعودية في مجال الوقاية من المخدرات أمر طبيعي، فالوقاية يجب أن تنطلق من خلال تكامل الجهود بين جميع المؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص. وذلك من خلال عقد شراكات تكاملية ورسم سياسات فاعلة للوقاية من المخدرات بين كافة المؤسسات المعنية بالوقاية من المخدرات، فالجامعات تمتلك العلماء والخبراء والمراكز البحثية في مختلف التخصصات العلمية، ويمكنها أن تنفذ عدد من البرامج الوقائية والعلاجية

(ج) تقدم الجامعات عدداً من البرامج الوقائية التوعوية والثقافية التي تهدف إلى الوقاية من المخدرات من خلال الندوات والملتقيات وورش العمل العلمية، والمحاضرات.

(د) تشارك الجامعات السعودية بشكل مستمر في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات بعدد من الأنشطة التوعوية الهادفة.

(هـ) تقوم الجامعات بحملات توعوية وحملات إعلانية متنوعة من مطبوعات ومعارض وأفلام ومسابقات متنوعة ومسرحيات وشعر وفن في مجال الوقاية من المخدرات.

(و) إنشاء برنامج الدكتور ناصر الرشيد للوقاية من المخدرات، والمركز الوطني لأبحاث الشباب في جامعة الملك سعود.

(ز) إعداد الدراسات والبحوث العلمية حول المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع السعودي وأهم خصائص المتعاطين الاجتماعية والنفسية والشخصية.

(ح) إنشاء عدد من الكراسي البحثية في عدد من الجامعات السعودية، التي تتدرج ضمن أبرز اهتماماتها مشروعات الوقاية.

(ط) إقامة عدد من المراكز البحثية في بعض الجامعات مثل: المركز السعودي لدراسات وأبحاث الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومركز أبحاث المؤثرات العقلية بجامعة جازان.

(ك) تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي بالجامعات، بالإضافة إلى تدريب المشرفين على السكن الطلابي لرفع أدائهم للتوعية بأضرار المخدرات.

(٢) الرؤية التقييمية لدور الجامعات السعودية في مجال الوقاية من المخدرات:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجامعات السعودية في مجال الوقاية من المخدرات، غير أننا نرى أن هذه الجهود غير كافية لتحقيق النجاح المأمول في مجال

والتأهيلية الناجحة والمميزة في هذا المجال من خلال التخصصات العلمية المرتبطة بذلك، إلا أن الجامعات تواجه معوقات في تنفيذ تلك البرامج تأتي في مقدمتها قلة المخصصات المالية لهذه البرامج.

ثانياً: الدراسات السابقة

تتبع الدراسات والبحوث السابقة في إطار قضايا تعاطي المخدرات، يلاحظ أن هناك كما هائلا من الدراسات والبحوث التي تناولت القضية في إطار تشريحها، فقد أولى الباحثون في الدراسات الاجتماعية وغيرها من التخصصات تناولاً مفصلاً لظاهرة تعاطي المخدرات وجوانبها المختلفة، وعلى صعيد خاص كان هناك اهتمام من المؤسسات المختلفة ليس بالبحث والتقصي فحسب، وإنما بتوفير برامج يمكنها التصدي لهذه الظاهرة التي تدخل في جميع التخصصات، ومن هذه الدراسات يمكن عرض ما يأتي وفقاً لأبعاد مرتبطة بالدراسة الحالية:

١) دراسات تناولت قضية المخدرات وتعاطيها

وأضرارها:

دراسة (1990) Graham et al. بعنوان "برامج الوقاية من تعاطي المخدرات، والجنس، والعرق: تقييم ثلاث مجموعات لمشروع SMART الصف السابع". هدفت الدراسة إلى فحص بيانات المتابعة لمدة عام واحد من ثلاث مجموعات من الصف السابع من مشروع SMART لتقييم آثار برنامجين يعتمدان على علم النفس الاجتماعي ضمن كل من المجموعات الفرعية الست، وأظهرت النتائج تأثيرات وقائية واضحة للإناث ولكن ليس للذكور. وكانت تأثيرات الوقاية الشاملة أقوى بالنسبة لتدخين السجائر، ولكنها كانت واضحة أيضاً بالنسبة للكحول. وكانت التأثيرات على الجنس حسب التفاعلات مع البرنامج، والتي تظهر تأثيرات البرامج

دراسة السبيعي (٢٠٠٥م) بعنوان "مدى فاعلية الإجراءات الأمنية في الحد من تعاطي المخدرات". استهدف الباحث التعرف على العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والتعرف على الإجراءات الأمنية للحد من تعاطيها، والوقوف على مدى فاعلية تلك الإجراءات للحد من عملية التعاطي، والكشف عن المعوقات التي تقلل من فاعلية تلك الإجراءات، واعتمد الباحث على منهج الوصف التحليلي. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن ضعف الوازع الديني من أهم عوامل تعاطي المخدرات، تليه عوامل أخرى مثل البطالة والفراغ ومجاعة الأصدقاء، ثم التقبل الاجتماعي للمتعاطي، ثم الاعتقاد بأن المخدرات تقوي الجنس. كما كشفت النتائج أيضاً عن وجود إجراءات أمنية قوية للحد من تعاطي المخدرات، وكان في مقدمتها رصد تحركات تجار المخدرات ومروجيها، وجمع المعلومات عنهم، ومراقبة أنشطة غسل أموال المخدرات، ومساعدة المتعافين من الإدمان في الحصول على عمل مناسب. كما أكدت نتائج الدراسة على أن هناك فعالية كبيرة للإجراءات الأمنية للحد من تعاطي المخدرات. ومن معوقات تلك الفاعلية استفادة التنظيمات الإجرامية للمخدرات من التقدم العلمي والتقني، وانتشار مشكلة البطالة، وعدم توافر أماكن لاستيعاب كل من يرغبون في العلاج من الإدمان.

دراسة أبي إسماعيل (٢٠٠٧م) بعنوان "المؤسسات التربوية ودورها في نشر الوعي بأخطار المخدرات". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التربوية في نشر الوعي بأخطار المخدرات والحد من انتشارها،

والكشف عن واقع دور الأسرة والمؤسسات التربوية والإعلامية في الوقاية منها، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوثائقي القائم على استعراض عدد من الأدبيات السابقة التي توضح مدى تأثير المخدرات على الفرد على جوانب حياته المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود نوعين رئيسيين من المخدرات هما: المخدرات الكبرى وتشمل: الأفيون ومشتقاته، والحشيش (القنب)، والكوكايين، والقات، والهروين، والماريجوانا، والامفيتامينات، والمخدرات الصغرى وتشمل: الكافيين، والكولا، والبوي، وجوزة الطيب، وأن الفرد يلجأ إلى تعاطي المواد المخدرة من أجل تخفيف بعض الأعراض المرضية التي يشعر بها، ثم يستكمل تناول تلك المواد حتى بعد انتهاء المرض ظناً منه أن تلك المادة قادرة على جعله في حالة صحية جيدة، بينما يلجأ البعض إلى تناول المخدرات من أجل الشعور بالسعادة والهروب من الأعباء والمشكلات الخاصة بالحياة، ووجود عدد من الآثار السلبية بسبب تعاطي المخدرات وإدمانها المترتبة على كل من الجوانب الآتية: الجانب الجسدي والعقلي، والجانب النفسي، والجانب الاقتصادي، والجانب البيئي، وارتفاع معدلات الجريمة، والأداء الأكاديمي للطلاب. كما كشفت النتائج أيضاً عن وجود دور فاعل لكل من الأسرة والمؤسسات التربوية والإعلام من حيث وقاية الأبناء والطلاب من تعاطي المخدرات.

دراسة بدوي وسعدت (٢٠١٦م) بعنوان "الآثار الصحية والنفسية لتعاطي شباب الجامعة للمواد المخدرة". حدد الباحثان مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس مؤداه: ما الآثار الصحية والنفسية لتعاطي شباب الجامعة للمواد المخدرة؟ واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، إذ يقوم على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من خلال جمع المعلومات، والعمل على تصنيفها والتعبير عنها كما وكيفا، وذلك للوصول إلى

وكذلك التعرف على دور هذه المؤسسات التكاملية مع المؤسسات المجتمعية، وأهم المعوقات التي تحد من فاعلية هذه المؤسسات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت النتائج إلى عدد من السمات التي تتسم بها المؤسسات التربوية الحالية في تناولها مسألة نشر الوعي بأخطار المخدرات. كما أظهرت النتائج أن هناك ضعفاً لدى المؤسسات التربوية والمجتمعية في التخطيط والتنسيق، وتوحيد الأهداف، وتبادل الأدوار أثناء نشر الوعي بأخطار المخدرات.

دراسة الحلو (٢٠١٥م) بعنوان "المتغيرات الاجتماعية المسؤولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني"، وهي دراسة ميدانية على أسباب تعاطي "الترامادول" في شمال قطاع غزة، وقد حدد الباحث مشكلة الدراسة في دراسة المتغيرات الاجتماعية بمعناها الواسع (اجتماعي، نفسي، اقتصادي... إلخ) والتي تدفع الشباب الفلسطيني إلى تعاطي المخدرات بشكل عام ومخدر الترامادول بشكل خاص وانتشارها في شمال قطاع غزة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن أكبر نسبة من الشباب المتعاطين للترامادول كانت الفئة العمرية ما بين ٢٠ إلى ٢٥ سنة بنسبة ٣٨٪، وأن أعلى نسبة من المتعاطين كانت من ذوي التعليم الجامعي بنسبة ٣٣٪، وأن فئة الشباب المتزوجين هي الأعلى من حيث التعاطي، إذ وصلت نسبتهم في العينة إلى ٦٤٪، وأظهرت النتائج أيضاً أن أعلى نسبة من الشباب تعلموا تعاطي الترامادول عن طريق الأصدقاء بنسبة ٥٧٪.

دراسة الهويش (٢٠١٦م) بعنوان "أسباب انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب وآثارها وسبل الوقاية منها". حاول هذا البحث التعرف على أنواع المخدرات والعوامل المتعلقة بتعاطيها وإدمانها، والكشف عن أسباب انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب، وتحديد الآثار المترتبة على ذلك في جوانب الحياة المختلفة،

الحشيش وحبوب الكبتاجون، وأن من الأسباب الشخصية والاجتماعية لانتشارها بين الشباب كثرة انشغال الأهل عن الأبناء، ومحাকা رفقاء السوء.

دراسة العنزي (٢٠١٧م). هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات السعودية في توعية المجتمع بأضرار المخدرات وطرق الوقاية منها، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس فيها، وجرى اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، وبلغت (١٥٠) عضو هيئة تدريس، وتم اعتماد الاستبانة لجمع المعلومات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات السعودية في التصدي لمشكلة المخدرات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان متوسطاً.

دراسة ابن هقشة (٢٠١٧م). هدفت الدراسة إلى التعرف على دور جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز في التوعية والوقاية من المؤثرات العقلية، وتكونت عينة الدراسة من (٨٧) عضو هيئة تدريس من كليات وادي الدواسر والسليل، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز في التصدي لمشكلة المؤثرات العقلية لدى طلاب الجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان متوسطاً.

دراسة الفالح (٢٠١٧م). هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في مجال الوقاية من المخدرات بواسطة إجراءاتها الوقائية، وجهودها التنسيقية مع مؤسسات المجتمع الأخرى، وكذلك التعرف على المعوقات التي تؤثر على أدائها. وقد تم تطبيق الدراسة على جمعيتين هما: جمعية كفى بجدة، وجمعية تعافي بالدمام، واستخدم الباحث منهجين هما: المنهج الكيفي بالاعتماد على تحليل مضمون ما ورد من معلومات وبيانات ودراسات سابقة عن موضوع الدراسة، والمنهج الكمي بواسطة الاعتماد على المسح الاجتماعي للعينة

استنتاجات حول الموضوع، وخلصت الدراسة إلى أن لتعاطي المخدرات عدداً من الآثار الصحية منها: إصابة الجهاز التنفسي بالنزلات الشعبية والرئوية والدرن الرئوي وانتفاخ الرئة، وكذلك إصابة الجهاز الدوري، إذ يؤثر تعاطي المخدرات على الجهاز الدوري، فتترب عليه أضرار عديدة؛ مثل: زيادة سرعة دقات القلب، والتسبب في الإصابة بالأنيميا الحادة، وخفض ضغط الدم، وتؤثر كذلك على كريات الدم البيضاء وتسبب نقصاً في كمية الدم وتكسر كراته الحمراء والبيضاء. إلى جانب ذلك أكدت الدراسة على أن التعاطي يؤدي إلى فقدان الشرايين مرونتها وتمددتها حتى تنسد كلياً، ويؤدي التعاطي أيضاً إلى الإصابة بمرض الإيدز، إلى جانب تسمم الدم، وعلى مستوى الجهاز الهضمي يؤثر التعاطي على هذا الجهاز ويؤدي إلى فقدان الشهية وسوء الهضم والشعور بالتخمة، كما فصلت الدراسة النتائج النفسية الناجمة عن تعاطي المخدرات ومنها: الشعور بالقلق والاكتئاب والتوتر النفسي، والهلاوس السمعية والبصرية والحسية، والبالادة أو ضعف الذاكرة والتركيز، واضطراب الذاكرة وكثرة النسيان، وضعف الاستجابة للمؤثرات الخارجية، وسوء تقدير الزمن، والانطواء والعزلة والشعور بالإحباط.

دراسة الدعجاني (٢٠١٧م). ركزت الدراسة على هدفين رئيسيين هما: أسباب انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية بين الشباب مجتمع الدراسة، والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، والمساعدات المقدمة لمواجهتها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المعتمد على المزاوجة بين البيانات الكمية والكيفية Mixed Research and Method. وقد بلغ حجم العينة (٢٢٩) فرداً (مهربون، ومروجون، ومتعاطون، وعاملون بأجهزة المكافحة). وتم استخدام الاستبانة والمقابلة. وكان من أهم نتائج الدراسة أن أكثر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية انتشاراً بين الشباب هي

كشفت دراسة خليفة والمشعان (٢٠٠٣م) والتي بحثت في تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب المدارس الثانوية بدولة الكويت أن التجريب كان أحد أهم الدوافع للتعاطي، كما أن نسبة ٦٣٪ من أفراد العينة لا يزالون يتعاطون المخدرات الطبيعية، و ٣٠٪ منهم يتعاطون الأدوية المركبة، كما بحثت الدراسة في العلاقة بين المخدرات والكحول والتدخين ونسب التعاطي والعلاقة مع العوامل المختلفة لبدء التعاطي، وكذلك اعتقاد الضرر والفائدة لدى الطلاب في المواد المؤثرة في الأعصاب، إذ جاءت النتائج متباينة وكلها تؤكد أن المواد المختلفة بدءاً من السجائر والشيشة إلى المواد المركبة والأدوية، كانت كلها ممهدة لتعاطي المخدرات.

وتوصلت دراسة عيد (٢٠٠٣م) إلى أهمية رفع مستوى الوعي العام خصوصاً لدى الآباء والمعلمين فيما يتعلق بمخاطر الرسائل التي تبعث عبر الإنترنت للتشجيع على تعاطي المخدرات، واستخدام هذه الوسائل التقنية للوصول إلى الضحايا المستهدفين. وبناءً عليه أوصت الدراسة بإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت تقدم بأسلوب جذاب، وتحوي معلومات عن تعاطي العقاقير، إضافة إلى التوسع في إقامة خطوط الاتصال المباشر المتاحة لعامة الناس وجعلها مجانية، باعتبار أن هذه الإجراءات ستقلل من خطر توسع مشكلة المخدرات في المجتمع السعودي. دراسة الدوسري (٢٠٠٤م). حددت الدراسة مشكلة البحث في التعرف على اتجاهات معلمي وطلاب المدارس الثانوية بوادي الدواسر نحو العقاقير المنبهة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي (المسحي) لملاءمته لأغراض البحث لقياس ومعرفة الأوضاع السائدة في المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الاتجاهات لدى أفراد البحث تميل إلى الاتجاه السلبي نحو العقاقير المنبهة، ووجود علاقة ارتباط إيجابية دالة إحصائياً بين وجود قريب للطالب يستخدم حبوب الكبتاجون والاتجاه نحو العقاقير

والتي بلغ حجمها (١١) فرداً من العاملين في الجمعيتين. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جمعية كفى وجمعية تعافي قامت بدور إيجابي تجاه المجتمع في مجال الوقاية من المخدرات.

دراسة الطويسي وآخرين (٢٠١٣م). هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب في محافظة معان بالأردن نحو المخدرات، والكشف عن ملامح الثقافة السائدة في تفسير هذه الظاهرة، والوعي بأبعادها وسط هذه الفئة الاجتماعية. وكان المجتمع المستهدف من المجتمعات الحدودية، وكان عددها (٦) مجتمعات محلية، وبلغ حجم العينة (٥٣٨) شاباً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر فئات الشباب تعاطياً للمخدرات هي فئة العاطلين عن العمل بنسبة (٢٦,٦٪)، ثم فئة طلبة الجامعات بنسبة (١٢,١٪). كما أن أكثر الجهات التي يثق فيها الشباب في الحد من انتشار المخدرات رجال الدين، ودائرة مكافحة المخدرات، ومعلمو المدارس، وأن أكثر الوسائل التي يراها الشباب فعالة في الحد من انتشار هذه الظاهرة هي تطبيق القانون الصارم بحق بائعي المخدرات ومروجيها.

دراسة نھاري (٢٠١٣م). هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع المخدرات وأضرارها، وبيان أهم أساليب وقاية المجتمع من ضررها، وعرض بعض البرامج الدولية المقترحة والمجربة للوقاية منها. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج الحكم (أسلوب دلفاي Delphi Technique). وكشفت النتائج عن ضعف دور الأسرة، وتدني دور المدرسة، كما أن دور المساجد لم يكن كافياً لإقامة برامج وقائية.

٢) دراسات تناولت قضية دور المؤسسات التعليمية التربوية وبرامجها في الوقاية من المخدرات وتعاطيها:

الثقافة السائدة في تفسير هذه الظاهرة، والوعي بأبعادها. وقد توصلت نتائجها إلى أن من أكثر الجهات التي يثق فيها الشباب للحد من انتشار المخدرات معلوم المدارس، ورجال الدين، ودائرة مكافحة المخدرات، وأن أكثر الوسائل التي يراها الشباب فعالة في الحد من تعاطي المخدرات هي تطبيق القانون الصارم بحق بائعي المخدرات ومروجيها.

دراسة الربابعة (٢٠١٥م). هدفت إلى تقييم واقع المؤسسات التربوية في الوقاية من أضرار الجريمة المنظمة للمخدرات، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي (تحليل المضمون) من خلال تحليل بعض المناهج الدراسية في المدارس وجامعة اليرموك، بالإضافة إلى المقابلات الفردية مع بعض المدرسين والطلبة. وقد أشارت النتائج إلى ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات التربوية في مجال الوقاية من الجريمة المنظمة للمخدرات وأضرارها، ويتمثل الضعف في افتقار المناهج الدراسية والأنشطة والتدريبات الدراسية المخصصة لموضوعات الوقاية من المخدرات.

دراسة العتيبي (٢٠١٩م). هدفت إلى التعرف على حجم انتشار ظاهرة المخدرات في مدينة الرياض من وجهة نظر طلاب جامعة الملك سعود، وكذلك تحديد الآثار الصحية والنفسية المترتبة على تعاطي وإدمان طلاب الجامعة للمواد المخدرة، ثم الوقوف على دور الجامعة في التوعية الوقائية بأخطار المخدرات وأضرارها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، إذ يقوم على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من خلال جمع المعلومات والعمل على تصنيفها والتعبير عنها كما وكيفاً، وذلك للوصول إلى استنتاجات حول موضوع الدراسة، واعتمد الباحث الاستبانة أداة للدراسة، ووجهت استبانة مفتوحة إلى عدد من الأفراد، مع الاطلاع الواسع على الموضوعات ذات الصلة بموضوع الدراسة للتوصل إلى معرفة حجم انتشار ظاهرة المخدرات

المنبهة، وأن نسبة ٣٠,٦٪ من أفراد عينة الطلاب لديهم قريب يستخدم حبوب الكبتاجون، ونسبة ٤٢,٩٪ من أفراد عينة الطلاب يعرفون شخصاً يروج حبوب الكبتاجون. كما اتضح وجود علاقة عكسية دالة إحصائياً بين تعرض الطلاب عن طريق المدرسة، والمسجد، وبرامج التلفاز، والمنشورات، والجرائد، والندوات، والتحذيرات بأضرار المخدرات واتجاهاتهم نحو العقاقير المنبهة، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اتجاهات الطلاب نحو العقاقير المنبهة تتباين باختلاف مكان الميلاد، وبالمقابل عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعرض المعلمين والطلاب للتحذيرات عن طريق الإنترنت، والراديو بأضرار المخدرات واتجاهاتهم نحو العقاقير المنبهة ونحو مستخدميها.

دراسة الغامدي (٢٠١٢م) بعنوان "أثر استخدام وحدة تعليمية إلكترونية مقترحة في التوعية بأضرار المخدرات لطلاب المرحلة الثانوية واتجاهاتهم نحوها". هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التوعية عن المخدرات وأضرارها من خلال وحدة تعليمية إلكترونية يقوم الباحث بتصميمها وقياس أثرها في التوعية بأضرار المخدرات على طلاب المرحلة الثانوية من خلال عينة الدراسة. وبيّنت النتائج من خلال الفروض المطروحة من قبل الباحث وبعد المنهجية المتبعة من قبل الباحث ومن خلال المجموعة الضابطة والتجريبية، أن هناك فروقاً دالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية في كل الفروض المطروحة من قبل الباحث والتي كانت تبحث في أثر الوحدة التعليمية الإلكترونية على الطلاب المصممة من قبل الباحث ودورها في الوقاية والتوعية بأضرار المخدرات.

دراسة الطويسي وآخرين (٢٠١٣م). استهدفت الدراسة التعرف على اتجاهات الشباب في محافظة معان بجنوب الأردن نحو المخدرات، والكشف عن ملامح

٣) دراسات تناولت قضية دور الجامعات وبرامجها في الوقاية من المخدرات وتعاطيها:

دراسة سليمان (٢٠١٦م) بعنوان "برامج الإرشاد الوقائي وعلاقتها باستخدام المخدرات وسط طلاب الجامعات من وجهة نظر طلاب كلية التربية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا". هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات الطلاب نحو إدمان المخدرات وعلاقتها ببرامج الإرشاد الوقائي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي واستخدم أداة لقياس الاتجاهات. وقد توصل الباحث إلى أن اتجاهات الطلاب نحو إدمان المخدرات سلبية، وأن اتجاهاتهم نحو برامج الإرشاد الوقائي تتسم بالإيجابية.

دراسة (صلاح، ٢٠١٦م) بعنوان "أسباب تعاطي المخدرات والمخاطر الناجمة عن ذلك على الفرد والمجتمع". حدد الباحث أهداف الدراسة في: التعرف على أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني الخاصة والعامة، وتحديد أهم الآثار الناجمة عن تلك المشكلة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود عوامل وأسباب متنوعة تدفع إلى تعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني بصفة خاصة منها: أن العمل في المناطق الإسرائيلية، وعدم قدرة السلطة على السيطرة على المعابر والحدود الداخلية والخارجية بسبب سيطرة قوات الاحتلال عليها والتحكم فيها، وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على تغطية جميع المناطق الريفية، وظهور المخدرات الكيميائية والمصنعة محلياً، وأساليب الترويج للمخدرات الاصطناعية والتي تحتوي على جذب كبير لدفع الشباب إلى تعاطيها. أما عن الآثار الناجمة عن تلك المشكلة فقد حددتها الدراسة في الآتي: الآثار الجسدية، وآثار نفسية وعقلية، وهناك أيضاً آثار جنسية تتمثل في الضعف الجنسي، إذ يؤدي تعاطي الهيرويين والمورفين إلى اضطرابات هرمونية وهبوط حاد في عدد الحيوانات المنوية أي العقم، وأوضحت النتائج أيضاً أن لتعاطي المخدرات آثاراً اجتماعية منها: المعاناة الطويلة للأسرة في سعيها إلى

في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الجامعة، ثم أعدت استبانة مغلقة لتحديد أهم الآثار النفسية والصحية المترتبة عن تعاطي وإدمان طلاب الجامعة للمواد المخدرة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن أكثر وسيلة فعالة في هذا المجال تطبيق القوانين الصارمة ضد بائعي المخدرات، وأن حوالي ٩٥٪ من عينة الدراسة يستخدمون تويتر ثم موقع الحوار، وبنسبة ٩٣٪ ومحادثات سكايب والمنتديات وغرف الدردشة وبنسبة ٨٤٪، ثم المدونات بنسبة ٨٣٪. وهذا دليل على أن أكبر نسبة من عينة الدراسة يعتمدون في استخدامهم للإنترنت على المواقع الحوارية والتي يمكن أن تسهم في تبادل الحوار والدردشة والتي قد تصل إلى المخدرات الرقمية وآليات استخدامها.

دراسة الرمضاني (٢٠١٥م). هدفت إلى التعرف على اتجاهات الشباب نحو تعاطي المخدرات في محافظة مسقط بسلطنة عُمان، إضافة إلى دوافع التعاطي، ومدى الثقة في الجهات المختصة بمكافحة المخدرات، واشتملت العينة العشوائية للدراسة على مجموعات مختلفة من فئات المجتمع العماني، وتم استخدام المنهج الوصفي، والاستفادة من دراسة الطويسي وآخرين (٢٠١٢م) بعد أن تم تعديلها بما يتناسب مع البيئة العمانية. وقد توصلت النتائج إلى أن الحشيش هو الأكثر انتشاراً بين المتعاطين، إضافة إلى ازدياد أعداد المدخنين بين الشباب العماني، وأن أغلبهم من فئة طلبة المدارس والجامعات والباحثين عن عمل، كما أجمع غالبية أفراد العينة على وجود مشكلة كبيرة لتعاطي المخدرات على الرغم من القيود القانونية والاجتماعية التي تفرضها البيئة العمانية، وأن أحد أهم الأسباب أصدقاء السوء في المؤسسات التعليمية. وعليه يتطلب تركيز الضوء على المؤسسات التعليمية والأجهزة الأمنية للوقاية من هذه ظاهرة تعاطي المخدرات.

دراسة الحربي (٢٠١٨م) بعنوان "التكامل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات: أهميته وآليات تطبيقه". هدفت بشكل رئيس إلى التعرف على أهمية تحقيق التكامل بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات. ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء تقييم لجميع الجهود التي تبذل من قبل الجامعات، ومن قبل مؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات، وتبين أن الجامعات تقوم بجهود متنوعة، إلا أنها تواجه عددا من المعوقات في مقدمتها قلة الموارد المالية المخصصة لبرامج الوقاية، وأن مشاركة القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات لا يزال محدوداً ودون الطموحات. وخلصت الورقة للتأكيد على أهمية تكامل الجهود بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات، وأن هذا التكامل سوف يحقق المزيد من النجاحات في المجالات الوقائية والعلاجية والتأهيلية التكاملية من جهة، ويسهم في دعم التنمية بمفهومها الشامل من جهة أخرى، ويقلص الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الحكومة التي تنتج عن تعاطي وإدمان المخدرات. وأن هناك عددا من الآليات التي قد تسهم في تحقيق التكامل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص؛ أهمها: تفهم القطاع الخاص للأهمية الكبرى للوقاية من المخدرات وأهمية مشاركته في البرامج الوقائية، وضرورة تفعيل دور اللجنة الدائمة لمكافحة المخدرات بوزارة التعليم لتقوم بدورها الفاعل الذي يندرج ضمنه إعداد البرامج الوقائية والعلاجية وعقد الشركات مع القطاع الخاص لتنفيذها، وأن يدرج القطاع الخاص السعودي برنامجا تكامليا للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل خاص بالمخدرات ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية.

دراسة علي والحازمي (٢٠١٨م) بعنوان: "تطوير برنامج تثقيف وتدريب الأقران للوقاية من المخدرات،

إخفاء الإدمان داخلها عن الآخرين، وضياح القيم والمبادئ والتأثير السلبي على سمعة الأسرة، وكذلك انتقال عدوى التعاطي إلى الآخرين في المحيط الأسري.

دراسة (Reed, Chedle & Thompson (2000)

بعنوان "تقييم برامج الوقاية باستخدام أداة تقييم خرائط النتائج: دراسة حالة لبرنامج الوقاية من تعاطي المخدرات للشباب". جاءت الدراسة لتبين الآثار الضارة لتعاطي الكحول والمخدرات، إذ رأت الدراسة أن أنظمة الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والأنظمة القانونية تتعرض لضغوط تحت تأثير تعاطي المخدرات، ناهيك عن التكاليف الاقتصادية المرتبطة بتعاطي المخدرات. وبالتالي، يجب تحديد وتكرار الإستراتيجيات الفعالة التي تمنع تعاطي المخدرات. ومع ذلك، فإن أدوات التقييم سهلة الاستخدام والفعالة من حيث التكلفة لبرامج الوقاية من تعاطي المخدرات المجتمعية نادرة. ومن الأدوات التي تم تطويرها مؤخراً والتي وعدت بالتغلب على بعض الحواجز التي توجد عند تقييم برامج الوقاية تخطيط النتائج، إذ يوثق تخطيط النتائج ويهدف إلى تحديد إسهامات البرنامج في النتائج المستقبلية للمستفيدين المستهدفين بهدف جعل البيانات ذات مغزى على مستوى المنظمة والتمويل، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لتقييم جدوى تنفيذ أداة تقييم خرائط النتائج لبرامج الوقاية المجتمعية، وقيمت الدراسة نوعيا مدى نجاح رسم خرائط النتائج لبرنامج واحد قائم على المجتمع المحلي للوقاية من تعاطي المخدرات، بالإضافة إلى مقدار الوقت والتمويل الذي استغرقه تنفيذ هذه الأداة الجديدة. واقترحت النتائج أن تخطيط النتائج قد يكون أداة توثيق وتخطيط وتعلم قيمة، ولكن يجب أن تكون وكالات التمويل حذرة بشأن استخدام درجات تخطيط النتائج لتحديد مخصصات التمويل.

تلعبه الدراسات التربوية للتعامل الوقائي من المخدرات ومواكبة النسق التعليمي الأولي في التعامل مع مستحدثات القضية والقضايا المرتبطة بها والقيم الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على تنفيذ برامج معينة، وهناك من هذه البحوث ما حاول فيها الباحثون وزن برامج الوقاية من المخدرات في المحيط الجامعي من حيث ملاءمتها للتنفيذ، أو سهوله الوصول إليها، أو النتائج المتوقعة منها. وتشترك الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في الاهتمام بقضية المخدرات بصفة عامة، إلا أن الدراسة الحالية تحتم أكثر بالتقويم الواقعي للبرامج الوقائية من قبل الجامعات، من حيث تحقيقها للهدف في ضوء النتائج.

(٣) تناولت تلك الدراسات تجارب للوقاية، وكانت مرشداً للباحث في تناول الأسس التي قامت عليه هذه الدراسة، وإن كان الباحث يرى أن دراسته تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تستهدف إضافة بعد جديد لهذه الخبرات، وهو وضع المقومات التي يجب أن تقوم عليها أسس تصورية لما ينبغي أن تكون عليه البرامج الجامعية للوقاية من المخدرات، ومن ثم قد يستفاد من اتباع هذه المقومات في صياغة وبناء أية سياسات لشرائح أخرى.

(٤) ساعد تحليل هذه الدراسات إلى حد كبير في التعرف لمشكلة البحث. وبالإضافة إلى إلقاء الضوء على ما يمكن تناوله من أسس نظرية، أمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة الميدانية وبناء أداة الدراسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

(١) نوع الدراسة

تعّد هذه الدراسة من الدراسات التقييمية التي تستهدف تقويم البرامج الجامعية الموجهة إلى وقاية طلاب وطالبات الجامعات السعودية من تعاطي المخدرات ومدى مناسبتها، وذلك بغرض التوصل إلى تصورات

تجربة جامعة جازان". تكمن أهمية هذه الدراسة في استعراض جميع الجهود الموجهة من قبل المتخصصين في مجال الوقاية من المخدرات والتي تعدّ من أخطر المهددات التي اجتاحت المجتمعات الإنسانية، إذ تشير التقارير إلى أن ظاهرة تعاطي المخدرات في ازدياد مستمر على الرغم من الجهود التي تبذلها جميع المؤسسات المعنية على المستوى المحلي والعالمي، فعلى الرغم من الجهود الحكومية والشعبية المبذولة على مستوى المملكة العربية السعودية، فإن مشكلة تعاطي المؤثرات العقلية وإدمانها بين الشباب في ازدياد مستمر في المجتمع السعودي بصفه عامة، لذلك عمد مركز أبحاث المؤثرات العقلية بجامعة جازان إلى طرح برنامج متكامل يستند إلى الدراسات العلمية التي تمت حول أسباب تعاطي وإدمان المؤثرات العقلية وأنسب الطرق للوقاية منها، مستفيداً في ذلك من النتائج العلمية التي أجراها المركز والتي تم نشرها في أكثر من خمسين ورقة في المجالات الدولية والتي تستخدم توصياتها في برامج المركز الوقائية وفي برنامج تثقيف الأقران للشباب لخلق شبكة مثقفي الأقران داخل المجتمع، مما يساعد على تقليل التعاطي ومنع إدمان المؤثرات العقلية.

دراسة الزامل (٢٠١٨م) حول بعض التجارب العالمية الناجحة للحد من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، إذ تناولت الدراسة بعضاً من التجارب العالمية والمحلية للوقاية من المخدرات في البيئات الجامعية وعرضت جهود بعض الجامعات في هذا الشأن.

تحليل الدراسات السابقة وسبل الاستفادة:

(١) أجمعت الدراسات السابقة على أهمية التعامل مع قضايا المخدرات وأضرارها المختلفة بصورة علمية.

(٢) تباينت هذه الدراسات في اهتماماتها بين ثلاثة من المحاور الأساسية: التركيز على قضية المخدرات وتحديد مفاهيمها المختلفة وآثارها وأضرارها وأسباب التعاطي، إلخ، وتركيز بعض الدراسات على الدور الذي يمكن أن

(ج) تحديد مراعاة القيم الإنسانية في تقديم البرامج.
(د) تحديد تمتع هذه البرامج بقبول المستفيدين (الطلاب والطالبات) عن البرامج.

(هـ) تحديد مدى مشاركة المستفيدين (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها.

■ تقويم البعد الخاص بطبيعة المستفيدين (الطلاب والطالبات) والأساليب المتبعة في الاتصال بهم، ويشتمل ذلك على:

(أ) وصف وتحديد سبل المبادأة في الاتصال بالمستفيدين.

(ب) وصف وتحديد أساليب التغطية القصوى للمستفيدين.

(ج) وصف وتحديد نوعية المستفيدين وأهميتهم.

(د) وصف وتحديد أساليب تكثيف الخدمة.

■ تقويم البعد الخاص بالأنشطة والبرامج والطبيعة النوعية لها، ويشتمل ذلك على:

(أ) تحديد توافر البرامج والأنشطة.

(ب) تحديد المهام الخاصة بمقدمي البرامج، ويشتمل ذلك على: المؤشر الاجتماعي من البرامج المقدمة، والمؤشر النفسي من البرامج المقدمة، والمؤشر المرتبط بالخدمات الفنية.

■ تقويم البعد الخاص باستمرارية تردد المستفيدين (الطلاب والطالبات) على البرامج للحصول على الخدمات والأنشطة، ويتضمن ذلك:

(أ) تحديد مقدرة البرامج على الاستمرار في جذب المستفيدين من (الطلاب والطالبات).

(ب) تحديد طبيعة الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات.

مقننة تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها.

٢) منهج الدراسة

يعدّ المسح الاجتماعي من أنسب المناهج استخداماً ومناسبة لهذه الدراسة (رضاء، ١٩٩٩م، ص ٦٦)، وقد تم استخدام المسح الاجتماعي عن طريق العينة.

٣) المجتمع والعينة

اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التوزيع المتناسب لاختيار مجتمع البحث وعينة من الخبراء والمتخصصين في مجال الوقاية من المخدرات في البيئة الجامعية، إذ تحدد المجال المكاني للدراسة في أربع جامعات رئيسة؛ هي: جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعه القصيم، وجامعة أم القرى. وقد تم أخذ عينة من المتخصصين والخبراء ممن لهم اهتمام بدراسات المخدرات والمؤثرات العقلية من تخصصات الخدمة الاجتماعية، وعلمي الاجتماع وعلم النفس.

٤) أداة الدراسة

بناءً على أهداف الدراسة الحالية وتساؤلاتها المختلفة وإطارها المنهجي، قام الباحث ببناء استبيان مقنن، وهو الأداة التي اعتمدها عليها الباحث في الحصول على البيانات من القائمين على تصميم وتنفيذ البرامج الجامعية بالجامعات للوقاية من تعاطي المخدرات والموجهة إلى الخبراء والمتخصصين، وقد تضمنت الاستبانة والتي تم إعدادها إلكترونياً الجوانب الآتية:

■ تقويم البعد الخاص بطبيعة البرامج وسبل تقديمها، ويشتمل ذلك على:

(أ) تحديد توقعات المستفيدين (الطلاب والطالبات) عن البرامج.

(ب) تحديد سهولة الإجراءات الخاصة بالحصول على البرامج.

٥) إجراءات الصدق والثبات

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة، إذ تم بناء استبيان خصص للمتخصصين والخبراء في تصميم البرامج الجامعية الوقائية من المخدرات وفقاً لما أوضحه الإطار النظري للدراسة، وقد تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبيان، وذلك بعرضه على ستة من الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، المهتمين بقضايا الوقاية من المخدرات من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من جامعة الإمام محمد بن سعود، وكلية الخدمة الاجتماعية من جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. وقد تمت إعادة بناء الاستبيان وفقاً للتعديلات التي أشاروا إليها بعد أن وصلت نسبة اتفاقهم ٧٠٪، وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة معامل الارتباط على عينة من مجتمع البحث بلغت خمسة مبحوثين بفواصل عشره أيام وحسب معامل الثبات فبلغ (٠,٧٩)، وتم القيام بحساب معامل الصدق الذاتي للاستبيان وذلك بالحصول على الجذر التربيعي لمعامل الثبات فبلغ (٠,٨٨).

٦) الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتفسيرها:**النتائج العامة للدراسة:****(١) النتائج المرتبطة بالبيانات الأولية لمجتمع****الدراسة:**

- طبقاً للجامعة: جاءت في الترتيب الأول جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بنسبة (٤١,١٪)، وفي الترتيب الثاني جامعة القصيم بنسبة (٢١,٣٪)، وفي الترتيب الثالث جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض بنسبة (٢٠,٢٪)، وفي الترتيب الرابع والأخير جامعة أم القرى بمكة المكرمة بنسبة (١٧,٤٪).

- طبقاً لكلية: جاءت في الترتيب الأول كلية العلوم الاجتماعية بنسبة (٥٨,٥٪)، وفي الترتيب الثاني كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بنسبة (٢١,٣٪)،

وفي الترتيب الثالث كلية الخدمة الاجتماعية بنسبة (٢٠,٢٪).

- طبقاً للقسم العلمي: جاء في الترتيب الأول قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بنسبة (٥٨,٥٪)، وفي الترتيب الثاني قسم الخدمة الاجتماعية بنسبة (٢١,٣٪)، وفي الترتيب الثالث قسم التخطيط الاجتماعي بنسبة (٥,٨٪)، وفي الترتيب الرابع قسم تنظيم المجتمع بنسبة (٥,٣٪)، وفي الترتيب الخامس قسم خدمة الفرد بنسبة (٤,٨٪)، وفي الترتيب السادس والأخير قسم خدمة الجماعة بنسبة (٤,٨٪).

- طبقاً للتخصص العلمي: جاء في الترتيب الأول تخصص الخدمة الاجتماعية بنسبة (٤٩,٤٪)، وفي الترتيب الثاني تخصص الاجتماع بنسبة (٣٠,٤٪)، وفي الترتيب الثالث تخصص التخطيط الاجتماعي بنسبة (٥,٨٪)، وفي الترتيب الرابع تخصص تنظيم المجتمع بنسبة (٥,٣٪)، وفي الترتيب الخامس تخصص خدمة الفرد بنسبة (٤,٨٪)، وفي الترتيب السادس والأخير تخصص خدمة الجماعة بنسبة (٤,٣٪).

- طبقاً للسن: جاءت في الترتيب الأول الفئة العمرية (من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بنسبة (٦٠,٤٪)، وفي الترتيب الثاني الفئة العمرية (من ٥٠ سنة فما فوق) بنسبة (٢٠,٨٪)، وفي الترتيب الثالث والأخير الفئة العمرية (من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بنسبة (١٨,٨٪).

- طبقاً للمؤهل العلمي: جاء في الترتيب الأول مؤهل الدكتوراه بنسبة (٧٧,٣٪)، وفي الترتيب الثاني الماجستير بنسبة (١٤,٥٪) وفي الترتيب الثالث البكالوريوس بنسبة (٥,٨٪)، وفي الترتيب الرابع والأخير الدبلوم العالي بنسبة (٢,٤٪).

- طبقاً للدرجة الأكاديمية: جاءت في الترتيب الأول درجة أستاذ مساعد بنسبة (٣٧,٧٪)، وفي الترتيب الثاني أستاذ مشارك بنسبة (٢٧,٥٪)، وفي الترتيب الثالث معيد

- حرص العاملين في الجامعة على توفير أعلى مستوى من الجودة في تصميم وتقديم برامج الوقاية من المخدرات،

- تناسب البرامج والخدمات المقدمة من الجامعة للوقاية من المخدرات مع الاحتياجات الفعلية للطلاب والطالبات ومنها م تقتصر على فئات معينة من الطلاب والطالبات.

(ب) سهولة إجراءات الاستفادة من خدمات البرامج الوقائية: اتضح أن سهولة إجراءات الاستفادة من خدمات البرامج الوقائية قد تمثلت في:

- استفادة الطلاب والطالبات من البرامج الوقائية للمخدرات دون شروط.

- يشرح القائمين على برامج الوقاية من المخدرات بالجامعة للطلاب والطالبات ما يمكن أن يقدم لهم من خدمات.

- قيام القائمين على برامج الوقاية بالجامعة بإطلاع الطلاب والطالبات على الإجراءات الواجب اتباعها للحصول على الخدمات الوقائية.

- شرح القائمين على برامج الوقاية بالجامعة للطلاب والطالبات أسباب ما يتخذ معهم من إجراءات للاستفادة من محتوى برامج الوقاية من المخدرات.

- وجود إجراءات معروفة للاستفادة من برامج الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية بالجامعة، وإجراءات الالتحاق ببرامج الوقاية من المخدرات بالجامعة معقدة.

(ج) سبل مراعاة القيم الإنسانية: اتضح أن سبل مراعاة القيم الإنسانية، قد تمثلت في:

- توافر علاقات طيبة بين القائمين على تقديم البرامج الوقائية بالجامعة والطلاب والطالبات علاقات طيبة.

- تقديم خدمات البرامج الوقائية بالجامعة لجميع المستفيدين من دون محاملة.

بنسبة (١٤,٥٪)، وفي الترتيب الرابع أستاذ بنسبة (١٢,١٪)، وفي الترتيب الخامس والأخير محاضر بنسبة (٨,٢٪).

(٢) التساؤل الرئيس الأول ومؤداه: ما مناسبة البرامج الجامعية الموجهة إلى الطلاب والطالبات في وقايتهم من تعاطي المخدرات؟

مفاهيم الوقاية من المخدرات:

اتضح أن مفاهيم الوقاية من المخدرات، قد تمثلت في: ضرورة اجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي والأسري، وهي تدابير مجتمعية موجهة إلى الأسوياء لمنع وقوعهم في تعاطي المخدرات، وعملية تحاول منع بداية تعاطي المخدرات والحد من تطور المشكلات المرتبطة باستخدامها تحقق تجنب عمل شيء ما، والبقاء بعيداً عن الخطر، وتؤدي إلى الاستقرار النفسي للأفراد، وتتضمن سياسات توعية وتحريم يتوقف عليها نمو الاقتصاد بالمجتمع، وتشمل تدابير على مستوى الفرد لمنع وقوعه في تعاطي المخدرات.

■ تقويم البعد الخاص بطبيعة البرامج وسبل تقديمها، ويشتمل ذلك على:

(أ) توقعات الطلاب عن برامج الوقاية المقدمة في الجامعة: اتضح أن توقعات الطلاب عن برامج الوقاية المقدمة في الجامعة، قد تمثلت في:

- ترحيب إدارة الجامعة بأية اقتراحات تقدم من الطلاب والطالبات حول تطوير برامجها للوقاية من المخدرات.

- سعي العاملين في الجامعة إلى التعرف باستمرار على المشكلات التي تعترض استفادة الطلاب والطالبات من برامج الوقاية.

- تقديم الجامعة لخدماتها وبرامجها الوقائية بالمستوى نفسه الذي تقدمه الجامعات الأخرى.

- حرص القائمين على تقديم البرامج الوقائية بالجامعة على تحقيق المساواة بين الطلاب والطالبات في فرص الحصول على هذه البرامج.
- شعور الطلاب والطالبات باحترام جميع القائمين على تقديم البرامج الوقائية بالجامعة لهم.
- اهتمام القائمين على تنفيذ برامج الجامعة الوقائية عن المخدرات بآراء الطلاب والطالبات ومقترحاتهم حولها.
- حرمان كل من يقدم شكاوى ضد القائمين عليها من الاستفادة من البرامج الوقائية بالجامعة.
- (د) مدى تمتع البرامج الوقائية بقبول (الطلاب والطالبات) عن البرامج: اتضح أن مدى تمتع البرامج الوقائية بقبول (الطلاب والطالبات) عن البرامج، قد تمثلت في: تحظى الجامعة بتقدير واحترام الطلاب والطالبات ووثوق في برامجها، ويستطيع الطلاب والطالبات الاستغناء عن برامج الجامعة حال عدم إحساسهم بأهميتها، وتمتع الجامعة بمكانة عالية بين المؤسسات التعليمية بخدماها الوقائية نحو المخدرات، وللبرامج الوقائية عن المخدرات بالجامعة سمعة طيبة بين الطلاب والطالبات، ويستطيع المجتمع الاستغناء عن خدمات وبرامج الجامعة لوجود مؤسسات أفضل في برامجها الوقائية، ويسعى الطلاب والطالبات إلى التسرب لمؤسسات أخرى بالمجتمع المحلي تقدم خدمات أفضل من الجامعة في مجال الوقاية من المخدرات.
- (هـ) مشاركة (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها: اتضح أن مشاركة (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها، قد تمثلت في:
 - تحديد الجامعة باستمرار لأولويات البرامج الوقائية الخاصة بالمخدرات التي تحتاجها وفقاً لآراء الطلاب والطالبات.
- الاستعانة بالطلاب والطالبات في الإشراف على تنفيذ البرامج الوقائية والخاصة بالمخدرات بالجامعة.
- تعديل إدارة الجامعة من برامجها الوقائية وفقاً لآراء الطلاب والطالبات.
- اشتراك الطلاب والطالبات مع القائمين في تصميم برامج الوقاية من المخدرات في الجامعة وهي برامج وقائية مفروضة من الوزارة لا يمكن تعديلها، ويجري المسؤولون بالجامعة تقويمًا يشارك فيه الطلاب حول برامج الجامعة.
- تقويم البعد الخاص بطبيعة المستفيدين من (الطلاب والطالبات) والأساليب المتبعة في الاتصال بهم، ويشتمل ذلك على:
 - (أ) سبل المبادأة بالاتصال بالطلاب والطالبات: اتضح أن سبل المبادأة بالاتصال بالطلاب والطالبات، قد تمثلت في:
 - سعى الجامعة إلى الإعلان المستمر عن برامجها الوقائية عن المخدرات للطلاب والطالبات بصورة واضحة.
 - استعانة الجامعة بسبل ووسائط الإعلام بما في توصيل خدماتها الوقائية للطلاب والطالبات.
 - استغلال الجامعة لفاعلياتها المختلفة لاستقطاب الطلاب والطالبات للمشاركة في البرامج الوقائية عن المخدرات.
 - وضع الجامعة لخطة للوصول إلى الطلاب والطالبات في أماكن وجودهم وتجمعهم لجذبهم للمشاركة والاستفادة من خدماتها الوقائية في مجال المخدرات.
 - أنجذاب الطلاب والطالبات بأنفسهم لبرامج الجامعة الوقائية عن المخدرات نتيجة لسمعتها الطيبة في المجتمع الجامعي.

- (أ) وصف وتحديد توافر البرامج والأنشطة: اتضح أن وصف وتحديد توافر البرامج والأنشطة، قد تمثل في:
- قيام الجامعة بتقديم برامج وقائية بحثية عن المخدرات.
 - قيام الجامعة بتوفير برامج وقائية تثقيفية توعوية عن المخدرات.
 - إسهام الجامعة في توفير برامج تدريبية لمختصين في مجال الوقاية من المخدرات.
 - إسهام الجامعة في توفير برامج تدريبية لمختصين في مجال الوقاية من المخدرات.
 - قيام الجامعة بتوفير برامج وقائية عن المخدرات للأسر الطلاب والطالبات.
 - اهتمام الجامعة برعاية الطفولة والأمومة.
- (ب) المهام الخاصة بمقدمي برامج الوقاية: اتضح أن المهام الخاصة بمقدمي برامج الوقاية، قد تمثلت في:
- قيام القائمين على البرامج الوقائية بتحديد أولويات توجه هذه البرامج.
 - عمل القائمين على تصميم البرامج الوقائية على التخطيط المسبق لها.
 - اهتمام القائمين على تصميم البرامج الوقائية بتوفير المواد العينية المادية المرتبطة بتنفيذ برامج الوقاية المعنية بالمخدرات.
 - قيام مقدمي البرامج الوقائية بمراعاة الأثر الاجتماعي من محتوى البرامج.
 - قيام القائمين على تصميم البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات بالتقويم المستمر ومراعاة عمليات التغذية العكسية.
 - تركيز القائمين على البرامج الوقائية على العائد النفسي من هذه البرامج.
- علم الطلاب والطالبات ببرامج الوقاية من المخدرات بالجامعة من زملائهم.
- (ب) أساليب التغطية القصوى للمستفيدين: اتضح أن أساليب التغطية القصوى للمستفيدين، قد تمثلت في:
- تقديم الجامعة لبرامجها الوقائية عن المخدرات للطلاب والطالبات وجميع العاملين بها.
 - عمل برامج الجامعة الوقائية عن المخدرات على إفادة كل ما يمكن الوصول إليهم من مستفيدين.
 - تعاون الجامعة بتقديم برامجها الوقائية عن المخدرات لكل طلاب الجامعات السعودية.
 - قيام الجامعة بتقديم برامجها الوقائية عن المخدرات لكل فئات المجتمع المحلي.
 - رفض الجامعة لاستقبال مستفيدين ممن يعيشون خارج مناطقها للاستفادة من برامجها الوقائية.
 - إمكانية أن تتخطى برامج الجامعة الوقائية عن المخدرات إلى خدمة مستفيدين من مناطق قريبة.
- (ج) أساليب تكثيف الخدمة: اتضح أن أساليب تكثيف الخدمة، قد تمثلت في:
- استفادة الجامعة من المتخصصين في تقديم برامجها الوقائية المتعلقة بالمخدرات.
 - استفادة الجامعة من المتخصصين في تقديم البرامج.
 - وضع الجامعة للمتخصص المناسب في مؤهلاته في النشاط المناسب عند تنفيذ تقديم برامجها الوقائية المتعلقة بالمخدرات.
 - اعتماد الجامعة على فكرة العمل الفرقي في تقديم برامجها الوقائية المتعلقة بالمخدرات.
 - تقديم الجامعة لخدماتها الوقائية المتعلقة بالمخدرات في حملات مستمرة.
- تقويم البعد الخاص بالأنشطة والبرامج والطبيعة النوعية لها، ويشتمل ذلك على:

المالية الخاصة بتمويل بناء وتصميم وتنفيذ البرامج الوقائية من المخدرات، ومحدودية التغطية للمستفيدين الموجهة إليهم هذه البرامج، وعدم تطوير البرامج الوقائية من المخدرات بما يتوافق مع توقعات المستفيدين من الطلاب والطالبات للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، وضعف الوسائل المستخدمة في نشر البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، وتكرار البرامج وعدم قدرتها على المنافسة مع برامج مؤسسات أخرى ذات اهتمام، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة لأعمال الوقاية من المخدرات، والظهور السريع لأنواع جديدة من المخدرات وفقدان معلومات عن تأثيرها، والفهم الأسري الخاطئ لمشاركتهم في الوقاية من المخدرات، وصعوبة إجراءات التعاون مع المؤسسات الحكومية العاملة بمجال مكافحة المخدرات، وانشغال الطلاب والطالبات بالعملية التعليمية وضعف الأنشطة اللاصفية، وضعف الإمكانيات المادية من مبان وأماكن يمكن استخدامها كالقاعات والأندية وغيرها، وعدم التخطيط المسبق للبرامج الوقائية وفقدان جاذبيتها، وفقدان روح العمل الفريقي على برامج الوقاية من المخدرات، وصعوبات تتعلق بطبيعة البرامج ومحدودية أهدافها، وتضارب المصالح مع المستفيدين من وجود المخدرات بالمجتمع.

الإطار التصوري التنفيذي المقترح لتنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات:

أوضحت الدراسات المختلفة والمشاهدات الحالية أن مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات الخطرة التي تهدد الأفراد والمجتمع لكونها تمس القيم الاجتماعية والمصالح الأساسية في المجتمع، لذلك لجأت جميع القوانين الخاصة بالمخدرات إلى تجريم تعاطيها، فهو يشكل اعتداء على مصلحة محمية بموجب القانون. وقد يعود ارتكاب هذا

■ يقوم القائمون على تصميم البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات بالتقويم المستمر ومراعاة عمليات التغذية العكسية.

(أ) قدرة البرامج الوقائية على الاستمرار في جذب المستفيدين من الطلاب والطالبات: اتضح أن قدرة البرامج الوقائية على الاستمرار في جذب المستفيدين من الطلاب والطالبات، قد تمثلت في:

- اهتمام الجامعة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الحكومية والتطوعية المعنية بالوقاية من المخدرات لتطوير برامجها.
- مستوى تقديم الخدمات الوقائية في الجامعة أفضل مما سبق.
- شعور الطلاب والطالبات بالتطوير الدائم لنوعية البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات.
- تحسين الجامعة المستمر من برامجها الوقائية.
- ازدياد عدد الطلاب والطالبات المستفيدين من برامج الجامعة الوقائية من المخدرات.
- اهتمام الجامعة بالتنسيق مع الجامعات الأخرى في المناطق القريبة بأمور الوقاية من المخدرات.

(٢) التساؤل الرئيس الثاني ومؤداه: ما طبيعة

الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟

اتضح أن الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات، قد تمثلت في: الافتقار إلى برامج متطورة للوقاية بصورة جاذبة، وضعف التسويق للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، وعدم اهتمام الكثير من الطلاب والطالبات بموضوع الوقاية على أساس أنهم أسوياء، وضعف التدريب في مجال الوقاية من المخدرات، والضعف في قواعد البيانات المرتبطة بأنواع المخدرات وسبل التعامل معها، ونقص الموارد

هذه القضايا، فالتقويم يعتمد على الأسلوب العلمي للتعرف على مدى تحقيق أو عدم تحقيق المنظمات والبرامج والمشروعات لأهدافها؛ أي ما يرتبط بتأثيراتها وانعكاساتها على من يستفيد منها، وبناءً على ذلك يمكننا أن نتناول مكونات الإطار التصوري التنفيذي لتفعيل برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات، وفيما يأتي عرض لهذا التصور:

أولاً: الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح

- (١) نتائج الدراسات السابقة التي استندت إليها الدراسة.
- (٢) الإطار النظري للخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وما يتعلق بنتائج الدراسات التي أجريت في نطاق الخدمة الاجتماعية وكان لها اهتمام بقضية المخدرات والوقاية منها.
- (٣) النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية.

ثانياً: الهدف العام من الإطار المقترح

يستهدف هذا الإطار محاولة إيجاد أسس علمية لتنمية وتفعيل البرامج الجامعية الموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات.

ثالثاً: الفلسفة التي يستند عليها الإطار التصوري المقترح

يستند هذا الإطار على عدة حقائق أساسية نعرضها على النحو الآتي:

- (١) تعد مشكلة تعاطي المخدرات من أخطر المشكلات التي تهدد سلامة المجتمعات في عالمنا المعاصر، وتحد ازدهارها الاقتصادي ونموها الإنتاجي، وتحقيق التنمية والتقدم بصورة عامة. وهذا يتفق مع معطيات رؤية المملكة العربية السعودية، والتي تعتمد في تحقيقها على

الفعل إلى أسباب تختلف من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه وطبيعته، ولكنها لا تتعدى أن تكون أسباباً نفسية أو اجتماعية، بالإضافة لذلك قد يُعد ارتكابها لأسباب اقتصادية، كما قد يسهم التطور التكنولوجي في كونه أحد أسباب ارتكاب هذه الجريمة لأن التطور التكنولوجي انعكس على حياة الأفراد، وكان عاملاً من عوامل ارتكاب بعض الجرائم. ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة المخدرات، فإن لها آثاراً خطيرة تنعكس سلباً على الأفراد المتعاطين وعلى المجتمع، وتتمثل هذه الآثار في الأضرار الشخصية والاجتماعية والاقتصادية. ويلعب التعليم دوراً مهماً في تطوير المجتمع وتنميته، وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في جميع المجالات والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات وتُناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج ضمن ثلاث وظائف رئيسية هي: التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، إضافة إلى خدمة المجتمع).

وما تقوم به الجامعات من وظائف وأدوار يُوجه أساساً إلى الطلاب والطالبات الذين يمثلون أنساق أهدافها الرئيسية، وبما أن وظيفتها تقوم على إعداد القوى البشرية وقوامها في الأصل الطلاب والطالبات، فإن هناك أهمية بمكان وضرورة تحقيق الدعم لهؤلاء المستفيدين، خصوصاً في التعامل مع المشكلات التي تواجه إعدادهم كقوى بشرية قادرة على التعامل مع متطلبات التنمية، ولعل من ضمن هذه التحديات والمشكلات قضية تعاطي المخدرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إعدادهم، ومن هنا لكي تتأكد الجامعات من فاعلية برامجها وبالتحديد البرامج الموجهة إلى الوقاية من تعاطي الطلاب والطالبات للمخدرات، فينبغي على القائمين عليها من استخدام الأسلوب العلمي في تحقيق ذلك. ومن هنا يأتي الاهتمام بالتقويم كمنهج وأسلوب علمي للتعامل مع مثل

٤) تطوير الوسائل المستخدمة في نشر البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، منعاً لتكرار البرامج وعدم قدرتها للمنافسة مع برامج مؤسسات أخرى ذات اهتمام.

٥) زيادة التغطية القصوى للمستفيدين الموجهة إليهم برامج الوقاية من المخدرات في الجامعات السعودية.

٦) تطوير البرامج الوقائية من المخدرات بما يتوافق مع توقعات المستفيدين من الطلاب والطالبات للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، والعمل على منع تضارب المصالح مع المستفيدين من وجود المخدرات في المجتمع.

٧) استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة لأعمال الوقاية من المخدرات في الجامعات السعودية، وتطوير برامج التدريب في مجال الوقاية من المخدرات.

٨) الاهتمام بتطوير الأنشطة اللاصفية للطلاب بالجامعات السعودية، واستثمارها في تنمية وعيهم بمخاطر المخدرات والإدمان.

٩) تسهيل إجراءات التعاون مع المؤسسات الحكومية العاملة في مجال مكافحة المخدرات، والتنسيق بينها وبين الجامعات السعودية في مجال تفعيل برامج وقاية الطلاب من المخدرات.

١٠) تنمية وتطوير الإمكانيات المادية من مبان وأماكن يمكن استخدامها كالقاعات والأندية وغيرها، لتفعيل برامج وقاية طلاب الجامعات السعودية من المخدرات.

١١) تنمية وعي الأسرة السعودية بأهمية المشاركة بدور فاعل في برامج الوقاية من المخدرات في المؤسسات التعليمية بصفة عامة وفي الجامعات السعودية بصفة خاصة.

١٢) الاهتمام بتنظيم برامج متطورة للوقاية من المخدرات بصورة جاذبة للطلاب في الجامعات السعودية.

سواعد الموارد البشرية كلها، وعلى قدرات القادرين على المنافسة في تحقيق محتواها، وهذا ما يخرج متعاطي المخدرات من سوق المشاركين في تحقيق ذلك.

٢) تهتم الجامعات بالطلاب والطالبات كأساق أساسية لمدخلاتها وكمخرجات مهمة لما تبذله من عمليات مختلفة في ضوء وظائفها، وهم يمثلون نسبة كبيرة من التعداد السكاني وترتكز خصائصها في مرحلة الشباب المهمة التي تمثل أحد العناصر الرئيسة للموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع.

٣) تنعكس أهمية هذا التصور في كونه نتائج واقعية تشكل تقوياً شاملاً للبرامج والخدمات التي تقدمها الجامعات السعودية لخدمة الطلاب والطالبات من الوقوع في التعاطي، مما كان له الدور في الإسهام في الوصول إلى تشخيص حقيقي لواقعها وفعاليتها.

٤) تنبع فائدة هذا التصور فيما يزوده من معلومات للتغذية العكسية التي تفيد في تطوير البرامج حال تحديد السلبيات، وكذلك الدعم الإيجابي في تحقيق الوقاية للطلاب والطالبات.

٥) يتوقع أن يسهم هذا التصور في التوصل إلى تصورات مقننة تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها.

رابعاً: المحتوى التنفيذي الذي يتضمنه الإطار التصوري المقترح

يتشكل ذلك في جملة من الآليات التنفيذية تشمل:

١) ضرورة تنمية الموارد المالية الخاصة بتمويل بناء وتصميم وتنفيذ البرامج الوقائية من المخدرات.

٢) التخطيط المسبق للبرامج الوقائية في مجال المخدرات في الجامعات السعودية.

٣) الاهتمام بالتسويق للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات في الجامعات السعودية.

العقلية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
(المحور الثاني) خلال الفترة من ٢٦ - ٢٧/٣
١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

٨) الحيايلى، وليد ناجي (٢٠٠٤م). قياس التكاليف
المالية لتعاطي المخدرات في الأردن، المجلة العربية
للدراستات الأمنية والتدريب، المجلد ١٥، العدد ٢٩.
٩) خاطر، أحمد مصطفى (١٩٩٠م). الإدارة وتقييم
مشروعات الرعاية الاجتماعية، الإسكندرية:
المكتب الجامعي الحديث.

١٠) الخزاعلة، عبد العزيز (٢٠٠٣م). الجوانب
الاجتماعية لظاهرة تعاطي المخدرات في الأردن:
دراسة ميدانية، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم
الإنسانية والاجتماعية.

١١) خضر، محمد علي (١٩٩٦م). الإشراف والتقييم في
طريقة العمل مع الجماعات، طرابلس: جامعة
الفتاح.

١٢) الخطيب، أحمد وآخرون (١٩٨٥م). البحث
والتقييم التربوي، الأردن: دار المستقبل للنشر
والتوزيع.

١٣) دوران، رودني. القياس والتقييم، الأردن: دائرة التربية
جامعة اليرموك.

١٤) الدوسري، عبد الرحمن بن علي (١٤١٤هـ)،
المخدرات والمسكرات: أضرارها وطريق الخلاص
منها، الرياض: دار الشبل للنشر والتوزيع.

١٥) رضا، عبد الحليم عبد العال (١٩٩٦م). البحث في
الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار الثقافة للطباعة
والنشر.

١٦) رضا، عبد العال عبد الحليم (١٩٨٨م). البحث في
الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار الثقافة للطباعة
والنشر.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير لعمادة البحث
العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
على موافقتها في تمويل هذا المشروع البحثي رقم
(٢٢١٤٠٦٠١٣)

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) إبراهيم، مجدي عزيز (٢٠٠٢م). المنهج التربوي
وتحديات العصر، القاهرة: مكتبة عالم الكتب.

٢) أبو إسماعيل، أكرم عبد القادر (٢٠٠٧م).
المؤسسات التربوية ودورها في نشر الوعي بأخطار
المخدرات، ندوة دور المؤسسات التربوية في الحد من
تعاطي المخدرات، المنعقدة في جامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية، ٢-٤ أبريل ٢٠٠٧م، ص ١٠٥ -
١٤٢.

٣) أحمد، عباس والكبير، ياسين (٢٠٠٠م). تقييم
المشروعات الاجتماعية، دبي: دار القلم للنشر.

٤) آل خليفة، نورة ابراهيم (٢٠٠٧م). فاعلية علاج
المدمنين على المخدرات في مملكة البحرين -دراسة
تقييمية-، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة
الأردنية.

٥) الشبتي، خالد عوض (٢٠١٤م). دور الجامعات
السعودية في وقاية الشباب من المخدرات، الرياض:
جامعة نايف العربية.

٦) جرادات، عزت وآخرون. مبادئ القياس والتقييم،
الأردن: سلسلة المكتبة التربوية المعاصرة.

٧) الحربي، خالد سليم (٢٠١٨م). التكامل بين
الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية
من المخدرات: أهميته وآليات تطبيقه، ملتقى
الجامعات السعودية للوقاية من المخدرات والمؤثرات

- ١٧) سابق، سيد (١٩٩٧م). فقه السنة، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٨) السعيد، أحمد عبد الله (١٩٨٨م). دراسة لبعض الجوانب النفسية لمتعاطي الحشيش بمنطقة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- ١٩) السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠م). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، القاهرة: المعرفة الجامعية.
- ٢٠) سويف، مصطفى (١٩٩٦م). المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطن للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد ٢٠٥، ص ١٥٨.
- ٢١) الشمري، عايد علي (٢٠٠٣م). أهوال المخدرات في المجتمعات العربية، الإسكندرية: توزيع المعارف.
- ٢٢) صلاح، ظافر (٢٠١٦م). أسباب تعاطي المخدرات والمخاطر الناجمة عن ذلك على الفرد والمجتمع والوطن، رام الله، فلسطين: إدارة مكافحة المخدرات بالشرطة الفلسطينية.
- ٢٣) عبد اللطيف، رشاد أحمد (١٤١٣هـ). مكانة طريقة تنظيم المجتمع فالجهود الوقائية لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- ٢٤) العبود، أحمد (١٤٣٩هـ). التدابير الوقائية للحد من انتشار المخدرات في المدارس الثانوية بمكة المكرمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ٢٥) العبود، أحمد بن عايض (٢٠١٧م). التدابير الوقائية للحد من انتشار المخدرات في المدارس الثانوية بمكة المكرمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ٢٦) عطيات، عبد الرحمن شعبان (٢٠٠٠م). المخدرات والعقاقير الخطيرة مسؤولية المكافحة، الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ٢٧) الغامدي، أحمد عطية (١٤١٠هـ). أثر المخدرات على الأمة وسبل الوقاية، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.
- ٢٨) فهمي، محمد سيد (١٩٩٩م). تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ٢٩) القحطاني، محمد بن راشد (٢٠٠٢م). الخصائص الاجتماعية والديمقراطية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس.
- ٣٠) القحطاني، محمد بن راشد (٢٠٠٢م)، الخصائص الاجتماعية والديمقراطية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس.
- ٣١) قماز، فريدة (٢٠٠٩م). عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينية، الجزائر.
- ٣٢) الكبيسي، عبد الله جمعة (١٩٩٧م). دور المدرسة والجامعة في الوقاية من المخدرات، المؤتمر الدولي للحد من الطلب على المخدرات ٢-٤ مارس أبو ظبي، الإمارات العربية.
- ٣٣) محمد، محمد الظريف سعد (١٩٩٦م). برنامج مقترح لتدعيم دور المؤسسات الشبابية في الوقاية من الإدمان: دراسة ميدانية مطبقة بدولة قطر، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان في الفترة ١٣-١٥ مارس.
- ٣٤) المطيري، سعود بن عيد. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر، العدد ٢٧.

المخدرات، مجلة النشر العلمي، جامعة الكويت،
العدد ٥٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 42) Graham, John; Johnson, Carl; Hansen, Willilam & Flay, Brian (1990). Drug use prevention programs, gender, and ethnicity: Evaluation of three seventh-grade project SMART cohorts, Preventive Medicine, Vol. 19, No. 3, pp. 305-313.
- 43) Kristen Reed, Allen Cheadle, Beti Thompson (2000) "Evaluating prevention programs with the Results Mapping evaluation tool: a case study of a youth substance abuse prevention program, health education research, oxford academic, vol. 15, issue 1, february.
- 44) Muraskin, Lana D(1993). Understanding Evaluation: The Way to Better Prevention Programs.
- 45) Panel John W. Graham Ph.D. Anderson Johnsonh.D. William Hansen, Brian R.FladyD.Phil. MimiGeeM.S "Drug use prevention programs, gender, and ethnicity: Evaluation of three seventh-grade project SMART cohorts, Preventive Medicine Volume 19, Issue 3, May 1990, Pages 305-313

مراجع مقترحة للاستخدام:

46. Nathan Goetz (2001) ،Investigation of Young People's Attitudes towards Drugs and Drug Strategy ،Australian National Council on Drugs.
47. Patrick M.C. Crystal ،Andrew Percy and Kathryn Higgins (2006) ،Drug use patterns and behaviors of young people at an increased risk of drug use during adolescence ،International Journal of Drug Policy.

٣٥) المغلوث، فهد حمد (١٤١٧هـ). تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

٣٦) موسى، كوثر عبد الرحيم (١٩٩٦م). العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تعاطي المخدرات وآثارها على الفرد والمجتمع، الندوة العلمية النسائية بالرياض: كيف نحصن أبنائنا ضد المخدرات، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية.

٣٧) نصار، محمود سامي (ب ت). المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد الخامس.

٣٨) نوفل، عصام الدين والرندي، ربيعة عبد العزيز (١٩٩٨م). اتجاه طلبة المرحلة المتوسطة نحو مشكلة المخدرات في دولة الكويت: دراسة ميدانية، المؤتمر العالمي الأول حول دور الدين والأسرة في وقاية الشباب من تعاطي المخدرات، في الفترة ١٦-١٨ مارس. الكويت.

٣٩) هقشنة، فيحان؛ عيد، عادل عبد الفضيل وعبد اللطيف، محمد سيد (٢٠١٦م). دور جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز في التوعية والوقاية من المؤثرات العقلية، دراسة ميدانية، جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز، العلمي، الرياض.

٤٠) يعقوب، أيمن إسماعيل (٢٠٠٩م). تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية، مذكرات غير منشورة، طلاب الدراسات العليا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤١) يوسف، جمعة سيد (١٩٩٧م). دراسة استكشافية لدور المرشدين الطلابيين في الوقاية من تعاطي